توم دي كوستينيت

سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الاوسط

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، تأسست عام 1987 في القدس، لا تسعى للربح او التجارة او المنفعة المالية، وغير مرتبطة باية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتعد وتنفذ برامج دورية وسنوية متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني الفلسطيني واطارها القومي العربي وابعادها الدولية، وتوظيف هذا الجهد الاكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية محليا واقليميا ودوليا.

ان ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، يعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا يعكس او يمثل بالضرورة موقف او رأي الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد قدم الباحث توم دي كوستينيت من مركز ميرا للمعلومات والابحاث المستقلة ومقره امستردام، هذه الدراسة لبرنامج البحوث والدراسات في الجمعية للعام 1994، ويسعى البرنامج الى ابراز التعددية الفكرية والمنهجية في اعداد البحوث والدراسات في اطار من الحرية الاكاديمية.

Tom de Quaasteniet
Dutch Development Policy in the Middle East

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى - أيار 1994
First Edition - May 1994

All rights reserved to PASSIA
Copyright © PASSIA 1994
Tel: 972-2-894426 - Fax: 972-2-282819
P.O.Box 19545 - Jerusalem

المحتويات

مدخل.....٥

الفصل الأول

سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الاوسط.....٩
مقدمة.....٩
مقدار المساعدة.....١١
اجراءات الاختيار.....١٣
انتقادات.....١٦
الرابحون والخاسرون.....١٨
الاستثناء: اسرائيل والمناطق المحتلة.....٢٣
خاتمة.....٢٧

الفصل الثاني

المساعدة التنموية للمناطق الفلسطينية المحتلة.....٢٩
مقدمة.....٢٩
الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال.....٣٠
المساعدة المقدمة من المجموعة الاوروبية.....٣٦

مبادرات هولندية.....٤٢
خاتمة.....٤٨
كلمة اخيرة.....٤٩
ملاحق.....٥٣
مالة ابحاث الشرق الاوسط.....٥٩
الهوامش.....٦٠

مدخل

المساعدة التنموية مسألة لم تكتسب أهمية وبروزا الا في اعقاب الحرب العالمية لثانية. فقد آذنت هذه الحرب بانقضاء مرحلة استعمارية، واوجدت فروقا شديدة الوضوح فيما بين البلدان الصناعية الغربية الغنية، والمستعمرات السابقة، التي كانت اكثر تخلفا من ناحية اقتصادية. كما شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية ايضا بداية للحرب الباردة، التي ادت الى التصنيفات الكونية القائلة بعالم اول وثان وثالث. وأخيرا، فقد ادت الحرب الى انشاء منظمات مهمة عديدة، مثل منظمة الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للاعمار والتنمية المعروف بالبنك الدولي.

كان للامم المتحدة في السنوات الاولى بعد الحرب، الدور القيادي في معالجة المشاكل الاقتصادية في العالم الثالث. وقد تضمن تقريرها الصادر بعنوان "**اجراءات للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة**"(١) . "**Measures for the economic development of under-developed countries**" اعترافا بانه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية ابدا بجهود البلدان المتخلفة وحدها. اذ ان النمو السكاني، والفجوات الواسعة بين المدخرات الداخلية وبين الاستثمار، وما بين الاستيراد وبين التصدير، قد جعلت من ذلك عمليا امرا مستحيلا. وكانت المساعدة الدولية، بالنسبة للامم المتحدة، ضرورة مطلقة، فتم انشاء العديد من منظمات التنمية(٢) ووضع ميزانية للمساعدة الفنية والاقتصادية.

احجمت معظم البلدان فرادى في ذلك الوقت عن لعب دور نشط في مجال الاقتصاديات التنموية، رغم ان سياسة الامم المتحدة لاقت تأييدا واسعا. ولقد تركزت الخطوات الأولى الخاصة بالمساعدة التنموية الثنائية، على الحفاظ على الروابط مع المستعمرات السابقة تحديدا. وبهدف الابقاء على علاقات جيدة، قدمت القوى الاستعمارية السابقة الدعم المالي الى الدول المستقلة الجديدة، فخصصت المملكة المتحدة جزءا كبيرا

من دعمها التنموي للهند وبنغلادش. ودعمت فرنسا المارتنيك وكاليدونيا الجديدة، ودعمت ايطاليا الصومال واثيوبيا كما دعمت بلجيكا زئير ورواندا، وقدمت هولندا مبالغ ضخمة من الدعم الى سورينام واندونيسيا.

استمرت المساعدة التنموية بهذا المدى المحدود حتى سنوات الستينات. وفي السنوات العشر التي خصصتها الامم المتحدة للتنمية، جرى توجيه نداء واسع للقيام بمشاريع تنموية اوسع. وقد استجابت معظم البلدان الغربية لهذا النداء، بان اقامت مشاريع جديدة في عدد اكبر من البلدان المتخلفة. ولعل من اهم اسباب اتباع هذه السياسة الجديدة، هو التغطية الاعلامية المتنامية للوضع الاقتصادي في العالم الثالث. فقد دفعت صور الناس الذي يعانون ويموتون بسبب نقص الغذاء، الحكومات والافراد الى ان يعطوا بسخاء اكبر.

سبب مهم آخر، هو نمو حالة من الانتعاش والرفاهية في اوروبا في سنوات الستينات. ان نمو نظام عام من الخدمات الاجتماعية مرافق لحالة من الغنى لم يسبق لها مثيل، سهل القبول بالقيام بدور اكبر في انشاء مشاريع اجتماعية تدعمها الدول الاوروبية في العالم الثالث. يضاف الى ذلك، ان الحكومات الغربية انطلقت من مصالحها الاقتصادية الخاصة. اذ ان تقديمها مساعدات تنموية لدول معينة يمكنها من ايجاد اسواق جديدة لمنتوجات الدول المانحة. ان ربط المساعدة التنموية بالتجارة، امر مثبت الان في كثير من الاتفاقيات المعقودة مع الدول المتلقية للمساعدة.

ازدادت المساعدة التنموية المقدمة الى الامم المتأخرة بشكل مذهل. ففي سنة ١٩٤٨ حولت الامم المتحدة مبلغ ٢٨٨ الف دولار للمساعدة الفنية. أما في عام ١٩٩٢، فقد بلغت المساعدة التنموية الرسمية المقدمة من مجموع الدول

الاعضاء في لجنة **المساعدات التنموية**(٣) **The Development Assistance Committee (DAC)** مبلغ ٦٠,٨ بليون دولار. اليابان والولايات المتحدة هما اكبر المانحين اطلاقا، الا ان تقارير الامم المتحدة تعتبر مساهمتهما غير كافيه. لقد حددت الامم المتحدة هدفا امام الدول لتصل بنفقاتها المخصصة للمساعدات التنموية نسبة ٠,٧ في المئة من الناتج القومي العام **(GNP)**. ولا تستطيع ان تفي بذلك حاليا سوى اربع دول. (للاطلاع على نظرة كاملة فيما يختص بنفقات المساعدات التنموية التي تقدمها الدول الاعضاء في **لجنة المساعدات التنموية**، انظر الملحق رقم ١). الدولة الوحيدة بين دول المجموعة الاوروبية التي تلبي هذا المطلب هي هولندا.

سمح الدعم الواسع في المجتمع الهولندي خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة للحكومة الهولندية، أن تضع برنامجا كبيرا للمساعدات التنموية. ومنذ سنوات الستينات ضمت مجموعة التنمية الهولندية الى جانب اربع منظمات غير حكومية كبيرة هي (**Novib, Icco, Cebemo, Hivos** – انظر الملحق رقم ٢) تمولها الحكومة، مؤسسات عديدة، وجمعيات ولجانا اعتبرت ان تقديم المساعدة هو الموضوع الاكثر اهمية في العلاقات الدولية. كما باشرت منظمات دينية ولجان ريفية، ومنظمات انسانية، وتطوعية، وتجمعات نقابية وبلدية، بانشاء مشاريعها التنموية الخاصة، وضغطت على الحكومة لتوسع نشاطاتها في العالم الثالث. ونتيجة لذلك، استحوذ الهولنديون على صورة ايجابية جدا في المجتمع الدولي، واعتبرت سياستهم التنموية الابداعية مثالا يحتذى به.

ورغم ان هولندا لعبت دورا رياديا في اوروبا بسياستها التنموية، الا انه لا مبرر لكثير من المديح الذي يكال لها. لقد ادت العملية الهولندية الهادفة الى اكتساب صورة جميلة امام المجتمع الدولي، الى تقديم فكرة ضبابية للناس عن سياستها الحقيقية. ففي مناسبات كثيرة، كانت اجراءات الاختيار الهولندية عرضة للشكوك. وفي حالة الشرق

الاوسط تحديدا، فان سياسة الاختيار الهولندية، كانت دائما تزحف خلف الاحداث. ومثال ذلك ان هولندا لم تقم بالمبادرة الى وضع برنامج تنمية على نطاق واسع تجاه الشرق الاوسط، الا في اعقاب ازمة البترول سنة ١٩٧٣-١٩٧٤.

تقوم هذه الدراسة بسبر غور سياسة التنمية الهولندية تجاه الشرق الاوسط. وتعالج اجراءات الاختيار، ومقدار المساعدة، والانتقاد الموجه الى هذه السياسة. كما تولي المساعدة التنموية المقدمة للمناطق الفلسطينية المحتلة اهتماما خاصا، حيث ثبت ان هولندا متخلفة في هذا الشأن، وانها دعت متأخرة جدا الى وضع برنامج لمساعدة هذه المناطق.

الفصل الأول

سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الاوسط

مقدمة:

يعتبر الهولنديون انفسهم شعبا كريما. حيث يجري تحويل بلايين الجلدرات للمساعدة التنموية سنويا. ويتم تحويل معظم الدعم، أي حوالي ستة بلايين جلدر(٤)، من خلال وكالات حكومية. اضافة الى ذلك، فان النشاطات الخاصة، تجمع اكثر من ثلاثة ملايين جلدر، من المتبرعين بشكل فردي. ويعني ذلك انه يتم صرف اربعماية جلدر عن الشخص الواحد في هولندا كل عام لغرض المساعدة التنموية.

وبسبب هذا الاهتمام، جرى انتاج كميات هائلة من الادبيات التنموية، الامر الذي يحتاج الى مكتبة ضخمة جدا لاستيعاب جميع ما كتب حول السياسة التنموية الهولندية. ولعله من اللافت للنظر ان لا تكون هناك نشرة تعالج السياسات الهولندية تجاه الدول النامية في الشرق الأوسط.

لا تتمتع سياسة التنمية الهولندية تجاه الشرق الاوسط بتقاليد عريقة. فقد جرت الاتصالات الاولى في سنوات الستينات، الا انها اتخذت شكل مساهمات مالية صغيرة فقط. ولم تتمكن الدول العربية من الدخول في منافسة حول مصادر الدعم الا في اعقاب سنة ١٩٧٣. الا ان العدد الاجمالي للدول المتلقية للدعم ظل محدودا عبر السنين. ولم يتجاوز المبلغ الذي خصصته الحكومة الهولندية للمساعدة التنموية للمنطقة نسبة ثمانية في المئة من مجموع ميزانية الدعم التنموي الثنائي.

يضم الشرق الاوسط كثيرا من الدول التي يمكن وصفها بالدول الناميـة. واستنادا الى تقرير البنك الدولي حول التنمية الدولية(٥) **World Development Report**، فان نصف عدد الدول في الشرق الاوسط هي من الدول ذات "المدخول المنخفض" "والمدخـول المتوسط المنخفض". في هاتين المجموعتين من الدول، يبلغ الناتج القومي العام للفرد، اقـل من ٥٠٠ دولار و ٢٠٠٠ دولار على التوالي. (انظر الملحق رقم ٣).

يقوم برنامج الامم المتحدة الانمـائي "**UNDP**" بقياس الفقر بادخـال عوامـل مثل اميه البالغين، وطول العمر ومعايير العناية الصحية في جداول مؤشراته.

واستنادا الى جدول **التنمية الانسانية Human Development Index (HDI)** الخاص ببرنامج الامم المتحدة الانمائي، فانه يمكن وصف التنميـة فـي معظـم دول الشـرق الاوسط بانها بائسة، وفي احسن الاحوال يمكن ان يقال بان وضعها مقبول (انظر الجـدول رقم ٤).

يمكن القول أيضا، استنادا الى هـذه المعطيـات، انـه ينبغـي اخـذ عشـر دول علـى الاقل في الشرق الاوسط بالاعتبار لتتلقـى المسـاعدة الماليـة مـن الحكومـات الغربيـة. هـذه الدول هي السودان، موريتانيا، جمهورية اليمن الديموقراطيـة الشـعبية (الـدول ذات الدخـل المنخفض) والجمهورية العربية اليمنية، ومصر، والاردن، والمغـرب، وسـوريا، وتونـس، وتركيا (الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض).

سيتم في هذا الفصل تحليل وتشريح السياسة التنموية الهولندية تجاه المنطقة. ففيما يتعلـق بـالدول المتلقيـة، سـيتم تحليـل مجمـوع مبـالغ المسـاعدة، ودافـع الحكومـة الهولنديـة لاختيار هذه الدول. وثانيا: سنولي اهتماما للـدول التـي لـم تؤخـذ بالاعتبـار لتلقـي مسـاعدة

تحتل اسرائيل مركزا خاصا في ميزانية التنمية الهولندية، حيث تضع الحكومة الهولندية تحت تصرف اسرائيل مخصصات للقيام بنشاطات تعاونية لمصلحة دول نامية. ومنذ سنة ١٩٨٩، اخذت الضفة الغربية وقطاع غزة اللذان تحتلهما اسرائيل يتلقيا ايضا مبالغ صغيرة من الدعم المالي.

يعطي الجدول التالي فكرة واضحة عن مبالغ المساعدة التنموية الثنائية من هولندا الى دول الشرق الاوسط.

المساعدة التنموية الهولندية لدول في الشرق الاوسط (بملايين الجلدرات):

	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠
مصر	٤٦,٢	٥٨,٧	٦٥,٥	٤١,٥	٧٨,٧
اليمن الديمقراطي	٣٣,٩	٤٣,-	٥٥,٧	٦٩,٢	٥٤,٧
السودان	٧٠,٢	٨٩,٨	١٢٨,٦	١٣٢,٤	١١٣
تركيا	٣,٥	١,٣	—	—	—
تونس	٨,٥	٢٤,١	٢٤,٥	١١,٥	٩,٨
موريتانيا	٢,٥	٨,٥	٩,٥	١١,٥	٢١,٥
اسرائيل	٨,-	٨,-	٨,-	٨,-	٨,-
المناطق المحتلة	—	—	—	—	٥,٤

المصـدر: Voorlichtingsdienst Ontwikkelingssamenwerking, Jaarverslagen Ontwikkeling ssamenwerking. (تقارير سنوية عن التعاون التنموي) **هولندا، سنوات ومنظمات مختارة** عن التعاون والتنمية الاقتصادية. باريس سنوات مختارة(٨).

Development Cooperation; efforts and policies of the members of the development_assistance committee.

الحكومة الهولندية. وفي الوقت نفسه، ستتم مقارنة الاختيارات الحقيقية، مع المعايير الرسمية **للدائرة الهولندية للتعاون التنموي**(٦). وأخيرا، سنولي اهتماما خاصا لاسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة، التي يحظى برنامج المساعدة الخاصة بها بمركز غير عادي في ميزانية الدائرة.

مقدار المساعدة:

تركزت المساعدة التنموية(٧)، الى جانب اشكال اخرى من التعاون مع الدول النامية باستمرار على مجموعة صغيرة ومختارة من المتلقين. ومنذ سنة ١٩٨٠، شملت الجهود التنموية **للدائرة الهولندية للتعاون التنموي**، تقديم مساعدة الى سبع دول في الشرق الاوسط. وتقيم ثلاث من هذه الدول السبع، علاقات تنموية خاصة مع هولندا منذ امد طويل. وتوصف مصر والسودان والجمهورية العربية اليمنية التي اتحدت في ٢٢ ايار ١٩٩٠ مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بانها دول "التركيز".

كانت تركيا وتونس في اوائل الثمانينات ما زالتا تتلقيان بعض المساعدة التنموية. وكانتا في الستينات والسبعينات من دول "التركيز"، وارادت الحكومة الهولندية انهاء العلاقة معهما تدريجيا.

لم تتلق موريتانيا عبر السنوات الا مخصصات صغيرة من المساعدة. وموريتانيا الى جانب دول ثمان اخرى، هي جزء من منطقة الساحل التي خصص لها مقدار قليل من المساعدة.

اجراءات الاختيار:

صاغ الهولنديون ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ الاسس الرئيسة لسياستهم التنموية. وكان كل من وزيري المساعدات ادنيك **Udink** (١٩٦٧-١٩٧١) وبرونك **Pronk** (١٩٧٣-١٩٧٧) مسؤولا بالدرجة الاو
لى عما يتعلق بالاختيار الخاص بالاهداف والاساليب والاولويات ومعايير المخصصات. وخلال فترة وجودهما في الحكومة، كان الضغط السياسي الذي مارسته مجموعات مهتمة ومؤسسات صناعية وغيرها كبيرا. وفيما بعد سنة ١٩٧٧، كانت معظم الاختيارات قد تمت، ولم يعد من الضروري سوى مناقشة امكانية الغاء بعضها او دراسة الصرف الحقيقي للمخصصات.

كشف الوزير ادنيك سنة ١٩٦٨، عن المعايير الهولندية للمساعدة التنموية. هذه المعايير شملت ضرورة وجود تجمع للمؤسسات المانحة - كونسورتيوم - كما شملت مستوى التنمية، والتركيز القائم للمساعدة، والعلاقات الاقتصادية بين هولندا والدول المعنية. وقد ادت هذه المعايير الى وضع قيود على امكانية تقديم المساعدة الى عدد من الدول، فكثير من الدول في المنطقة مثلا، لم يكن لديها كونسورتيوم دولي للمساعدة. اضافة الى ذلك، فان العلاقات الاقتصادية بين هولندا والدول الاكثر فقرا في المنطقة لم تكن موجودة تقريبا. فدولة مثل جمهورية اليمن العربية التي كانت تنتمي في ذلك الوقت الى الدول الاقل تطورا، لم تتلق مساعدة تنموية كبيرة، وبالتالي لم يتم انشاء مجموعة كونسورتيوم دولي للمساعدة، او مجموعة استشارية. وحيث انه لم يكن لديها الامكانية لتصدير اية سلع ذات قيمة فانه لم يكن بامكانها ايضا ان تلبي المعيار الخاص بوجود علاقة اقتصادية مع هولندا.

اصبح الاختيار الواقعي بالتالي اكثر وضوحا. ففي سنة ١٩٦٨ خصصت ميزانية **دائرة التعاون التنموي** مبالغ لاحدى عشرة دولة من بينها السودان وتونس من الشرق الاوسط. وقد تم اختيارهما اساسا بسبب وجود كونسورتيوم مساعدة لكل منهما وكانت لهما علاقات اقتصادية مع هولندا، كما كانتا ايضا قد تلقتا بعض المساعدة التنموية سنة ١٩٦٧.

قبل اجراء هذه الاختيارات، كان على الوزير ادنيك ان يصمد امام ضغوط سياسية هائلة. وقد مارست الغرفة التجارية المركزية ضغطا على الوزير، لاختيار دولة رئيسة في الشرق الاوسط. وكانت مصر والسودان وسوريا في نظرها، دولا مناسبة للترشيح لتكون على قائمة **لجنة المساعدات التنموية**(٩). كما حاولت **المنظمة المركزية للعلاقات الاقتصادية الخارجية** باستمرار، تقديم دول في الشرق الاوسط(١٠).

وقد دعا وزيرا الزراعة والشؤون الاقتصادية الى توسيع القائمة ايضا. وكانا يفضلان تركيا بسبب ما لها من امكانات اقتصادية. ودعمت دائرة العدلية ودائرة التعليم خاصة، هذا التوجه السياسي المؤيد لاختيار تركيا، وكانتا على ثقة انه عندما تضاف تركيا الى القائمة، فانه سيكون من الممكن تحويل جزء من النفقات الخاصة بالمهاجرين الاتراك في المجتمع الهولندي، من ميزانيتيهما الى ميزانية **التعاون التنموي**. الا ان الوزير ادنيك اعتبر هذا تدنيسا غير مقبول لميزانيته الخاصة بالمساعدة، ورفض لذلك ادراج تركيا على قائمته(١١).

اصبح الضغط اثناء فترة خلفه الوزير بورتين **Boertien** (١٩٧١-١٩٧٣) اشد واقوى. وبتوسيع القائمة سنة ١٩٧٣، سمح لتركيا بان تكون على القائمة، وتلقت مخصصات من الميزانية. وثبت ان الخوف من تحويل نفقات من دوائر اخرى الى ميزانية **التعاون التنموي** لم يكن صحيحا في ذلك الوقت.

كان تعيين الوزير برونك **Pronk** سنة ١٩٧٣، خطا فاصلا في السياسة التنموية الهولندية. فقد أعلن برونك سياسة جديدة فيما يتعلق باساليب الدعم التنموي، ورفع المبلغ الاجمالي للمساعدة بشكل كبير، كما وضع هدفا للمساعدة الاجمالية بلغ ١,٥ في المئة من الدخل القومي الصافي.

ثبت ايضا ان معايير الاختيار التي وضعها مثلت تغييرا واضحا على سياسات من سبقوه. اما معاييره فكانت: **اولا**، انتشار الفقر، **وثانيا** الحاجة النوعية للمساعدة، **وثالثا** وجود هيكل سياسي-اجتماعي بامكانه تحسين الوضع الاقتصادي للبلد، يكفل بان تؤدي المساعدة الى افادة المجتمع كله. اضافة الى ذلك، فقد شدد برونك على حقوق الانسان، واستمرار العلاقات، والانتشار الجغرافي لدول التركيز، ووجود علاقات تاريخية.

كانت النقاشات حول الدول التي يتم اختيارها طويلة ومكثفة، بسبب كثرة معايير الاختيار. وقد اجبرت ازمة النفط ١٩٧٣-١٩٧٤، التي كانت هولندا احدى ضحاياها الرئيسة، الحكومة الهولندية ان تقوم بتحول نحو العالم العربي. ومع ان مبيعات الغاز الطبيعي ساعدت في تخفيف نتائج صدمة النفط الاولى، الا ان الحكومة الهولندية ادركت ان عليها اعادة النظر في علاقاتها السياسية مع دول الشرق الاوسط(١٢) انطلاقا من مصلحتها الاقتصادية الخاصة.

منذ ذلك الوقت، اصبح الضغط السياسي الذي تمارسه **الغرفة التجارية المركزية والمنظمة المركزية للعلاقات الاقتصادية الخارجية** ناجحا. وقد قامت هاتان المؤسستان الى جانب **دائرة العلاقات الاقتصادية**، بممارسة ضغط على الوزير برونك، لتخصيص مساعدة تنموية لمصر والسودان وسوريا. وقد اعترف برونك في مقابلة معه، بأنه اغتاظ جدا بسبب هذه الضغوطات، لانها كانت تعني وكأن الصناعيين يقررون السياسة التنموية،

بدل **دائرة التعاون التنموي**(١٣). وبالتالي، رفض برونك ادراج سوريا على قائمة المساعدات، وكأنه بذلك يشير الى عدم رغبته في الاستسلام الكامل لرغبات الصناعيين.

اما الدول التي قام برونك باختيارها لتكون دول تركيز سنة ١٩٧٥، فكانت مصر والسودان وجمهورية اليمن العربية(١٤). وقد تم شطب تركيا وتونس من قائمة **لجنة المساعدات التنموية**. وتقرر ان يتم تخفيض المساعدة المقدمة الى تونس وتركيا تدريجيا، للتقليل من آثار امور كالمشاريع غير المنتهية. وقد أقرت الصناعة ودوائر اخرى هذا الاختيار، حيث انه قد يحسن العلاقات الاقتصادية مع الشرق الاوسط.

انتقادات

هناك مبررات لبعض النقد الموجه لاختيار هذه الدول. فاستنادا الى المعيار الاول، الا وهو (انتشار الفقر)، فانه من المنطقي استبدال تونس وتركيا بمصر والجمهورية العربية اليمنية اللتين هما بوضوح اكثر فقرا. ومن جهة اخرى، فانه توجد في المنطقة دول اكثر فقرا بكثير من مصر والجمهورية العربية اليمنية، ومثال ذلك موريتانيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، اللتان لم تعتبرا دولتي تركيز. اضافة الى ذلك فان اختيار مصر والسودان والجمهورية العربية اليمنية يتعارض مع معيار التوزع الجغرافي. فهذه الدول متجاوره بشكل في الاشكال.

كما يمكن اثارة بعض الاسئلة فيما يتعلق بالمعيار الثاني وهو (الحاجة النوعية للمساعدة). كان اختيار الجمهورية العربية اليمنية صائبا، حيث ان هذه الدولة لم تتلق اي مساعدة من المجموعة المانحة باستثناء العربية السعودية. وفي حالة مصر، فان الوضع مختلف على كل حال. فقد تلقت هذه الدولة مبالغ طائلة من المساعدة لسنوات عديدة،

لدى الحكومة فيها بعض الافكار العالمية فقط حول مستقبل التنمية المستقبلية للبلاد. ان المعرفة والخبرة كانتا مفقودتين في كل مكان تقريبا"(١٨).

لا بد من ابداء ملاحظة اخيرة حول معيار حقوق الانسان، الذي تعرض برونك بسببه الى انتقاد شديد بسبب عدم التقيد الذي تعامل به مع هذا الموضوع خلال السنة الاولى من وزارته.

فقد انتهكت حقوق الانسان في اجزاء كثيرة من العالم دون ان يترك ذلك اي اثر على برامج التنمية الهولندية. اذ جرى انتهاك حقوق الانسان في مصر والسودان وبشكل خاص في جمهورية اليمن العربية. وقد حاولت الدائرة ان تتجنب هذه المشكلة بالقول انه ليس لديها معلومات مؤكدة حول الموضوع، او بالادعاء ان معظم النشاطات كانت قانونية. "لم نعرف اي شيء عن وضع حقوق الانسان في جمهورية اليمن العربية. اما الان فانه يمكن وصف وضع حقوق الانسان بانه معقول ... والاعدام عقوبة يتم تنفيذها حقا، الا ان ذلك يتم ضمن الاطار القانوني القائم"(١٩).

"الرابحون والخاسرون"

كما اوضحنا في الفقرة السابقة، لم ينسجم اختيار الوزير برونك لمصر والسودان والجمهورية العربية اليمنية سنة ١٩٥٧ تماما مع المعايير التي وضعها هو نفسه. فقد تجاهل هذا الاختيار معايير الحاجة النوعية للمساعدة بالنسبة لمصر)، ووجود اطار اجتماعي سياسي ملتزم بالقيام بتحسينات (بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية)، وحقوق الانسان والانتشار الجغرافي (في الدول الثلاث). في اوائل سنوات الثمانينات، وخاصة اثناء ولاية الوزيره تشو **Schoo** (١٩٨٢-١٩٨٦)، لبت هذه الدول معظم المعايير التي حددتها السياسة، الا ان ذلك تحقق في معظمه، من خلال اعادة صياغة سياسة التنمية

وخاصة من الولايات المتحدة. ولهذا السبب، تشكل المساعدة التنموية الهولندية لمصر ما لا يتجاوز الواحد في المئة من مجموع المساعدة الخارجية لهذه الدولة(١٥).

تبدو حقيقة اختيار مصر بتعارض مع المعايير، نتاجا مباشرا للاهمية المتنامية للعنصر السياسي في سياسة التنمية الهولندية. فاذا اردت ان تحتفظ بعلاقات صداقة مع العالم العربي، فان من الافضل ان تقدم الدعم المالي الى دولة ذات ثقل سياسي كمصر، بدل ان تعطي مالا لدولة على هامش العالم العربي مثل موريتانيا. واستنادا الى ما قاله جوريس فورهوف **Joris Voorhoeve** فانه "جرى ادراج مصر بسبب الحاجة الى اجراء حوار مع دولة عربية مهمة، واضفاء توازن ما على سياسة هولندا الشرق اوسطية التي كان ينظر اليها في الشرق الاوسط على انها منحازة الى اسرائيل"(١٦)

وفي حالة الجمهورية العربية اليمنية فان الدائرة وافقت على اختيارها، حسبما ورد في دراسة صادرة عنها تقول "ان القرار الهولندي بجعل الجمهورية العربية اليمنية دولة تركيز، جاء لكون هذه الدولة جزءا من العالم العربي. فقد ظهر ان تقديم المساعدة للجمهورية العربية اليمنية هو امر مرغوب فيه، ومناسب من وجهة نظر سياسية اقتصادية"(١٧)

المعيار الثالث الذي وضعه برونك يجعل من اختيار اليمن اختيارا شاذا. اذ ان هذا المعيار ينص على ان يكون لدى الدولة التي تتلقى المساعدة، هيكل سياسي اقتصادي بامكانه تحسين الوضع الاقتصادي. ومع ان هذا المعيار قد صيغ بشكل غامض، الا ان الدائرة اعترفت سنة ١٩٨٥ بان الجمهورية العربية اليمنية لا تستطيع ان تفي بهذا المعيار. "فحين دخلت هولندا في علاقة مع الجمهورية العربية اليمنية سنة ١٩٧٥، لم يكن هناك بنية تحتية اجتماعية او اقتصادية على المستوى الوطني في تلك الجمهورية. وكانت

ظل الوضع في فترة وزارة تشو على ما هو عليه الى حد كبير. فقد كان ينبغي ان يؤدي معيارها المتعلق بالناتج القومي العام البالغ ٧٩٥ دولارا للشخص الواحد الى اخراج مصر، حيث بلغ فيها الناتج القومي العام للشخص ١٠٥٧ دولارا سنة ١٩٨٥، بينما تظل الجمهورية العربية اليمنية وفق ذلك المعيار على القائمة، حيث بلغ الناتج القومي العام للشخص فيها ٧٣٤ دولارا، وكذلك السودان (٢٩٧ دولارا)، كما كان بالامكان اضافة كل من موريتانيا (٣٦٣ دولارا)، وجمهورية اليمن الديموقراطية (٥٣٠ دولارا)، والمغرب (٥٩٣ دولارا). انظر الملحق ٣ حول معطيات الناتج القومي العام في دول الشرق الاوسط).

لم تعط دائرة التعاون التنموي اهتماما جادا لامكانية دعم المغرب وموريتانيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بوصفها دول تركيز. وهذا شيء لافت للنظر، خاصة بالنسبة للمغرب. فمنذ اوائل سنوات الستينات، استند كثير من الجدل الخاص بوضع تركيا على القائمة، الى القول بانها دولة ذات اهمية لكونها مصدرا للمهاجرين الى المجتمع الهولندي. ويمكن القول بان للمغرب وضع شبيه بتركيا، الا ان المغرب لم تبلغ وضع دولة تركيز.

ركز موظفو الدائرة دائما، عند الحديث عن المغرب، على اوضاع حقوق الانسان والدين الخارجي الهائل. يضاف الى ذلك، ان المغرب ما زالت تبذر اموالا كثيرة في حرب مستمرة ضد حركة التحرير البوليساريو، في الصحراء الغربية المحتلة.

المساعدة التنموية الوحيدة، التي تلقتها المغرب من هولندا جاءت ضمن ما عرف بالمشاريع الصغيرة للسفارات. اذ يمول الهولنديون عبر سفاراتهم، مشاريع تنموية صغيرة في كل دول العالم الثالث تقريبا. وقد تلقت المغرب في الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٩٠، حوالي ١٨ مليون جلدر لهذه المشاريع(٢٠).

الهولندية. فقد كان هناك معياران مهمان فقط بالنسبة لوزراء التعاون التنموي في سنوات الثمانينات، الا وهما معيار الفقر والرغبة القوية في انشاء علاقات تنموية طويلة ومستقرة مع الدول المتلقية للمساعدات.

قلنا في المقدمة، ان هناك عشر دول اساس في المنطقة يمكن اخذها بالاعتبار لتلقي المساعدة التنموية الهولندية. وهي السودان وموريتانيا ومصر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية والاردن وسوريا والمغرب وتونس وتركيا تنطبق عليها كلها معايير الفقر الخاصة بالبنك الدولي، ومشروع الامم المتحدة الانمائي. الا ان الطريقة الهولندية في تعريف الفقر، تجعل من المحتمل ان تعتبر **دائرة التعاون التنموي** الاردن وسوريا دولتي تركيز. ومن جهة اخرى فان كلتيهما افقر من تركيا على سبيل المثال.

بدت سياسة الاختيار الهولندية بالنسبة لبعض الدول في الشرق الاوسط اقل اقناعا. فاليمن الديموقراطي وموريتانيا والمغرب، هي من افقر الدول في المنطقة. وبناء على معيار الفقر الذي وضعه الوزير دي كونج **De Koning** (١٩٧٧-١٩٨١) الذي ينص على حد اقصى للناتج القومي العام للشخص الواحد بمقدار ٥٥٠ دولارا، (موريتانيا ٤٢٦ دولارا) (واليمن ٤٧٠ دولارا) (والسودان ٥٢١ دولارا)، فان هذه الدول تكون مرشحة مهمة (لادراجها في عداد دول التركيز: المترجم) بينما لا يكون في وسع مصر (٥٦٣ دولارا) (والجمهورية العربية اليمينية ٧٧٢ دولارا) تلبية هذا المعيار. ومع ذلك لم تحظ موريتانيا وجمهورية اليمن الديموقراطية بان تعتبرا دولتي تركيز. كما لم يجر حذف مصر والجمهورية العربية اليمنية من القائمة مع ان المعيار الهولندي للفقر كان معيارا ذا اهمية اساسية.

كاسترو على رأسه، ويدخن سيجارا من نوع هافانا(٢٣). وقد توقف الدعم لهاتين الدولتين فور خروج برونك من الوزارة.

من وجهة نظر سياسية، لم يكن للجمهورية اليمنية الديموقراطية الشعبية، ذات التوجه الماركسي فرصة لقبولها دولة تركيز. وكانت ديماغوغيه الحرب الباردة المستخدمة ضد كوبا وجمايكا ستتصاعد فيما لو اضيفت دولة ماركسية ثالثة الى القائمة. اضافة الى ذلك فقد كانت اليمن الديموقراطية تعتبر في نظر الولايات المتحدة دولة تساند النشاطات الارهابية، مثل سوريا ولبنان. وقد وجدت اليمن الديمقراطية نفسها لذلك، في وضع اكثر عزلة.

تآكلت مصداقية معيار الفقر الى حد كبير بسبب عدم اخذ الحكومة الهولندية موريتانيا والمغرب واليمن الديموقراطية بالاعتبار عند تقرير الدعم التنموي، بينما نادرا ما كانت تجري مناقشة مركز اسرائيل، وهي احدى اغنى الدول في المنطقة، ومركز تونس في الميزانية. مع عودة برونك وزيرا للتعاون التنموي سنة ١٩٨٩، جرت مناقشة هذه المواضيع. ففي (كتابه الابيض) حول التعاون التنموي في التسعينات بعنوان **عالم مختلف**، اقترح اجراءات لانهاء هذه الامور الشاذة. وقد اعترف الكتاب قبل كل شيء بالمركز الزائف لتونس، واعلن ان كل اشكال الدعم لهذا البلد ستتوقف(٢٤). وينص الكتاب ثانياعلى انه لن يكون هناك وجود لدول تركيز بعد ذلك. وانه سيتم دمج هذه الدول فيما يعرف بمناطق التطوير. فمصر والسودان واليمن سويا، تشكل منطقة النيل والبحر الاحمر، مما يعني ان لها وضعا مماثلا لموريتانيا التي هي عضو في منطقة الساحل(٢٥). وليس لهذا الاجراء على كل حال اية نتائج مالية. ونتيجة لذلك لا تستطيع موريتانيا ان تستفيد من وضعها على المستوى نفسه الذي لمصر والسودان واليمن.

بالنسبة لموريتانيا، جرى الاخذ بالاعتبار تخصيص مبالغ اكبر لها. وقد ادت المشاريع التنموية الاولى التي جرى وضعها ضمن اطار احد البرامج، الى نتائج مخيبة للآمال. فقد ادى الفشل التام لمشروع الري "روسو" على وجه الخصوص، الى تدهور العلاقات التنموية بين موريتانيا وهولندا لتصل ادنى مراتبها. ووفق ما اوردته الدائرة، فان دولا اخرى في منطقة الساحل اثبتت بانها اكثر تعاونا(٢١).

اما تجاهل جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، فيبدو ان له اسبابا اخرى. لقد اعترف الهولنديون بالوضع الاقتصادي السيء في تلك الدولة لسنوات طويلة. وفي كل الدراسات السياسية حول الوضع الاقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية، كان يقال بان الوضع الاقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية هو افضل بكثير من الوضع السائد في جارتها الجنوبية. "الوضع الاقتصادي في الجنوب حاد السوء. فالجنوب في فقره كجرذ الكنيسة، ذو اقتصاد له سجل محزن ونشاط غير كاف، مما يجعل من الصعب على الدولة ان تطعم شعبها. من جانب آخر، فان الجمهورية العربية اليمنية، بمساعدة دول النفط العربية، ومجموعة الدول المانحة، وباستثمارات المهاجرين اليمنيين، قد بلغت وضعا تنمويا مهما خلال ١٥ سنة" (٢٢).

يبدو ان عدم قيام **دائرة التعاون التنموي** باختيار جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كان بسبب دوافع سياسية. فقد تظاهرت مجموعات مهتمة معينة في المجتمع الهولندي منذ اوائل السبعينات ضد تقديم المساعدة لانظمة ماركسية في العالم الثالث. وحين قام الوزير برونك بالاعلان سنة ١٩٧٥ بان كوبا وجمايكا ستصبحان من دول التركيز، ثارت معارضة هائلة من جانب احزاب اليمين والصحافة المحافظة. وقد نشرت مجلة الزفير "El Sevier" "كاريكاتيرا" لبرونك على صفحتها الأولى، وهو يضع قبعة

نشأت هذه العلاقة بين هولندا واسرائيل سنة ١٩٧٠. ومنذ ذلك التاريخ، والحكومات الهولندية والاسرائيلية تعمل سويا، "من اجل تقديم المعرفة والخبرة الاسرائيليتين في شؤون تنموية الى دول العالم الثالث. وقد ادى هذا التعاون الى نمو نشاط تعليمي اسرائيلي تموله الحكومة الهولندية"(٢٧).

لعل مركز اسرائيل في ميزانية التطوير الهولندية يثير الاستغراب الى حد ما، حيث ان اسرائيل هي احدى الدول الأغنى في المنطقة. يضاف الى ذلك، ان السياسات الاسرائيلية تعرضت الى الانتقاد الحاد في سنوات الثمانينات. فاحتلال قطاع غزة والضفة الغربية المستمر، يشكل مخالفة لقراري الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨. كما دان المجتمع الدولي ضم اسرائيل مرتفعات الجولان والقدس الشرقية.

يستمر مركز اسرائيل الذي لا جدال حوله في الميزانية، بسبب العلاقات التاريخية القوية بين هولندا واسرائيل. فهناك اغلبية سياسية كبيرة من العقائديين والاشتراكيين والليبراليين في البرلمان الهولندي، ممن يعارضون اي اقتراح لاحداث تغيير على العلاقة مع اسرائيل(٢٨).

بدا وكأن الوزير برونك اراد سنة ١٩٨٩ تغيير العلاقة التنموية الهولندية مع اسرائيل. وتم توزيع خطط في الدائرة تتعلق بانهاء معظم المساعدات المالية، الا اذا كانت هناك حاجة محددة لدى دول نامية الى دورات اسرائيلية. واصبح من الواضح سنة ١٩٩٢، انه اتخذت بعض الاجراءات دون ان يكون لها اثر على حجم المساعدة المالية.

وهكذا، فان اسرائيل هي حالة استثنائية في سياسة التنمية الهولندية. فهي اولا لا تستطيع ان تلبي معايير التنمية الهولندية، الا ان المخصصات المرصودة لبرنامج هولندا-

ان اندماج جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في اطار الجمهورية اليمنية في ٢٢ ايار ١٩٩٠، نتيجة انحسار التوتر الدولي، سهل اعطاء مساعدة للدولة الجنوبية. وورد في الكتاب "انه ما كان بالامكان وضع حد للانشقاق بين الدولتين الا حينما وضعت البريسترويكا والتغير السياسي في الاتحاد السوفييتي نهاية للحرب الباردة. فمنذئذ نشأت امكانية للعمل من اجل الاندماج. وتمت ازالة الحدود – واقعيا ومجازيا – في جنوب الجزيرة العربية"(٢٦).

كان من المنطقي بالنسبة لدائرة التعاون التنموي ان تقوم بتوسيع برامجها التنموية لتشمل الجنوب. الا ان ذلك حدث تدريجيا، حيث تركزت معظم المشاريع في المناطق الشمالية وهي البيضا **وذمار** وتهامه. وقرر الهولنديون مع ذلك سنة ١٩٩١، ان يكثفوا هذه السياسة. وادت حرب الخليج بسبب الكويت الى انخفاض حاد في المساعدة المقدمة من المجموعة المانحة الى اليمن، مما جعل هولندا اكبر ثاني دولة مانحة لها.

واكتسب موضوع حقوق الانسان اهمية ايضا بالنسبة للوزير برونك في سنوات التسعينات. فحين لم تنفذ الوعود السودانية بالالتزام بحقوق الانسان بعد تحذيرات عديدة، تم وقف المساعدة الهولندية للسودان سنة ١٩٩١.

الاستثناء: اسرائيل والمناطق المحتلة

لاسرائيل مركز خاص في ميزانية التعاون التنموي. ففي باب التعليم الدولي، هنالك بند يدعى اتفاقيات تعاون، تحصل اسرائيل بموجبه على حوالي ثمانية ملايين جلدر كل عام.

تسدل **الدائرة** ستارا من التعتيم على البرنامج الخاص بالمناطق الفلسطينية المحتلة في الوقت الحاضر. ويعترف الموظفون في الدائرة، ان تقديم المساعدة للضفة الغربية وغزة هو موضوع سياسي حساس، ولهذا تحاول الدائرة تجنب اسئلة البرلمان الهولندي حوله.

يستند البرنامج الحالي الخاص بالمناطق الفلسطينية المحتلة بوضوح، الى فكرة انشاء الحكم الذاتي الفلسطيني مستقبلا. ليس من المؤكد ابدا ما الذي سيحدث اذا لم يتم تطبيق الحكم الذاتي، أو اذا ما تدخل البرلمان الهولندي. وأخيرا، فانه من اللافت للنظر ان المناطق المحتلة تتلقى خمسة ملايين جلدر فقط، بينما تتلقى الدولة التي تحتلها وهي اغنى منها بكثير ثمانية ملايين جلدر كل سنة لبرنامج تعليمي. وبناء على ذلك كله فانه يمكن القول بحق، بان وضع كل من اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة في الميزانية يشكل حالة استثنائية

اسرائيل، هي في معظمها لفائدة المجتمع الاسرائيلي. وهي ثانيا، لا تتصاع لقوانين المجتمع الدولي. اما ثالثا، فالسياسة الهولندية الخاصة بالشرق الاوسط تقف بحزم ضد سياسة الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة، والانتهاك الاسرائيلي لحقوق الانسان.

في دراسة سياسية اصدرتها مؤخرا، دانت **دائرة التعاون التنموي** انتهاك اسرائيل أنظمة معاهدة جنيف، وانتهاكات اسرائيل المتزايدة لحقوق الانسان ولجوء القوات العسكرية الى استخدام القوة الزائدة(٢٩).

ومع ان حقوق الانسان اصبحت معيارا مهما في التنمية، الا ان وزير التعاون التنموي لم يقم حتى الآن بانهاء العلاقة مع اسرائيل. ويبدو ان العقبة الكبرى امام ذلك، هي الخوف من وقوع مواجهة مع البرلمان. الا ان الوزير برونك تجرأ على معالجة هذا الموضوع باعطاء مساعدة تنموية الى المناطق الفلسطينية المحتلة(٣٠).

ففي سنة ١٩٨٨، بادر الوزير بكمان **Bukman** الى ارسال بعثة استطلاعية لدراسة امكانية اقامة علاقة تنموية بين هولندا والمناطق المحتلة. وتقرر انه ينبغي تقديم المساعدة المالية على الا تكون على شكل مساعدة ثنائية، بل ان تقدم المخصصات من خلال المنظمات المتعددة الاطراف مثل (وكالة الغوث الدولية، الاونروا، على وجه الخصوص)، وكذلك من خلال المنظمات الهولندية غير الحكومية (وخاصة نوفيب واكو **Novib-Icco**).

وقد تم ارسال خمسة ملايين جلدر الى المناطق المحتلة سنة ١٩٨٩، ذهب جزء كبير منها الى قطاع غزة حيث تم التركيز على قطاع غزة لانها منطقة فقيرة جدا، وتلقى اهمال المنظمات الدولية الى حد كبير.

هناك حاجة الى انشاء ارتباطات سياسية واقتصادية قوية بالمنطقة بما في ذلك علاقات تنموية.

استند الضغط السياسي الذي مارسته دوائر اخرى اساسا الى رغبة هذه الدوائر في اعفاء ميزانياتها (من المخصصات – المترجم). فقد اعتقدت دائرة التعليم بان التعاون التنموي سيغطي تعليم المهاجرين، واعتقدت دائرة العدل امرا مماثلا. واستغلت دائرة الشؤون الاقتصادية سلطتها السياسية لدعم جهود الصناعيين.

الى جانب ذلك، مارست احزاب سياسية وكذلك الصحافة الضغط، حيث كانت لهذه الجهات معاييرها الخاصة بالنسبة للتعاون التنموي، وخاضت الحملات ضد مرشحين محتملين رأت انهم غير مناسبين. لقد كان على الدول التي ايدت نموذج التطور الاشتراكي في الحرب الباردة، واحيانا دول تنتمي الى حركة عدم الانحياز، كان عليها ان تعاني. كما ان استمرار وجود اسرائيل على الميزانية، انما هو نتيجة لدعم قومي تمارسه احزاب سياسية الى جانب الصحافة.

لم يكن اختيار الدول لتلقي المساعدة اذن، ناتجا عن تقدير صائب للوضع الاقتصادي للدول المعنية، ولا للمعايير الخاصة بالدعم التنموي التي اقرها وزراء مختلفون. ويبدو ان العقلانية احتاجت الى خمسة وعشرين عاما لتصبح اقوى من السلطة.

.خاتمة

غيرت الاجراءات التي اتخذتها **دائرة التعاون التنموي الهولندي** مؤخرا، السياسات المشكوك فيها تجاه الشرق الأوسط. فمن مجموعة الدول الاقل تطورا، لم تتلق المساعدة اساسا الا مصر والسودان والجمهورية العربية اليمنية. وقد مكنت وحدة شطري اليمن تقديم المساعدة الى الجمهورية الجنوبية السابقة. كما ادى استبدال نظام دول التركيز باطار مناطقي، الى وضع موريتانيا على قاعدة اكثر مساواة بدول التركيز السابقة. يضاف الى ذلك، انه تقلص الى حد كبير رصد المخصصات لتركيا وتونس في الثمانينات. اما التغيير الجيد الذي حدث اخيرا فهو القرار بتقديم المساعدة المالية الى المناطق الفلسطينية المحتلة.

في ظل الوضع المستجد، فان الدول الأكثر فقرا في المنطقة اخذت تتلقى الدعم اخيرا. فموريتانيا والسودان ومصر واليمن والمناطق الفلسطينية المحتلة هي كلها على ميزانية **الدائرة**. والمغرب هي الدولة الوحيدة من بين الدول الاقل تطورا التي استثنيت من المساعدة التنموية الهولندية.

احتاجت **الدائرة** الى ٢٥ سنة لتصل الى اتخاذ هذه القرارات. ولعل احد أهم اسباب انقضاء هذا الزمن الطويل، الضغط السياسي الهائل الذي تمارسه مجموعات مهتمة وصناعيون وبعض الدوائر. فقد اراد الصناعيون انشاء علاقات ذات مدى زمني قصير، من اجل السماح باقامة علاقات اقتصادية. فالاحتمالات الاقتصادية للجزء الشرقي من المنطقة، حفز الصناعيين على دعم مشاريع تنموية في العالم العربي. كما خشي الصناعيون من ان يؤدي اهمال الشرق الاوسط الى اقامة علاقات سياسية هشه، بسبب سياسات هولندا المؤيدة لاسرائيل. كما برهنت لهم ازمة النفط ما بين ١٩٧٣-١٩٧٤ ان

٨٤ مليون دولار والمجموعة الاوروبية، التي قدمت اكثر من ٦٠ مليون دولار. ومن المنظمات الدولية الأخرى التي تقدم الدعم للضفة الغربية وغزة مشروع الامم المتحدة الانمائي **UNDP** واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية **WHO**. اضافة الى ذلك، تقدم بعض الدول المساعدة بشكل منفرد الى المناطق مثل المانيا وفرنسا وكندا وهولندا. وأخيرا، فقد قامت منظمات خاصة الى جانب العديد من المنظمات غير الحكومية، بانشاء مشاريع تنموية.

يركز هذا الفصل على نشاطات الدعم الخاصة بالمناطق الفلسطينية المحتلة. ونبدأ باجراء اختبار قصير للاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم نولي الاهتمام مجموعة المانحين، مسلطين الضوء على سياسات اثنين من المانحين وهما المجموعة الاوروبية والحكومة الهولندية.

الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

تدهور الاقتصاد الفلسطيني بصورة خطيرة خلال الخمسة والعشرين عاما من الاحتلال. من السهل بالطبع، ان يعزي الاداء الاقتصادي الضعيف للضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل الى وجود الاحتلال الاسرائيلي. ومع ذلك، فانه ينبغي ان يؤخذ بالحسبان ان اي كيان يضم حوالي مليوني نسمة، كما هي الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا بد له حتما ان يكون معتمدا على جيرانه. وفي حالتنا هذه فالجيران هم اسرائيل والاردن. علاقة الاعتماد هذه ما بين اسرائيل والمناطق المحتلة، منحازة بشكل واضح، وتسبب خسائر لا داع لها لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة.

الفصل الثاني

المساعدة التنموية للمناطق الفلسطينية المحتلة

مقدمة

"يمر اقتصاد المناطق المحتلة حاليا في حالة من الاضطراب. فقط تجمدت مستويات الدخل في العقد الماضي وتتصاعد البطالة، والبطالة المقنعة بسرعة، اما البنية التحتية والخدمات الاجتماعية فمتوسعة اكثر مما ينبغي بصورة غير منظمة(٣١)". ولا يدع تقرير البنك الدولي الخاص بالاقتصاد الفلسطيني المنشور سنة ١٩٩٣ مجالا للشك، اذ يورد ان الناتج المحلي الاجمالي للشخص في الضفة الغربية بلغ ١٠٥٠ دولارا وفي غزة ٦٥٠ دولارا، الامر الذي يضع المناطق الفلسطينية المحتلة بين افقر المناطق في هذا الجزء من العالم.

يرجع هذا الوضع الصعب الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني اساسا الى وجود الاحتلال. ولا يلطف من معاناته الا مصدر واحد مهم للدخل، الا وهو المساعدة الدولية. فمنذ احتلال القوات الاسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، حاول العديد من المانحين الدوليين ان يجعلوا الوضع الاقتصادي في هاتين المنطقتين اكثر احتمالا. وفي السنوات الأولى، قامت دول الخليج العربية بشكل خاص، بتقديم مخصصات واسعة من المساعدة.

انخفضت اهمية الدعم العربي في السنوات الأخيرة، ان اكبر اثنين من مانحي المساعدة للمناطق الفلسطينية المحتلة في التسعينات هما وكالة الغوث الدولية، بميزانية تبلغ

يتضح، اذا ما نظرنا بتفحص الى الاقتصاد الفلسطيني، ان اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة هي بالاساس اقتصاديات زراعية، لا يوجد فيها تاريخيا الا القليل من النشاط الصناعي. المساحات المزروعة في المناطق المحتلة محدودة، مما يعكس صغر حجمها، وكمية الامطار المحدودة، وكذلك تضاريس الطبيعة النجدية للضفة الغربية، فمجموع المنطقة المزروعة في الضفة الغربية اقل من الفي (٢٠٠٠) كيلو متر مربع، وفي قطاع غزة حوالي مئتي (٢٠٠) كيلو متر مربع.

عصرت المستوطنات الاسرائيلية المقامة حديثا الاقتصاد الفلسطيني في المنطقتين (الضفة والقطاع-المترجم)، حيث انها تحتل اكثر من عشرة في المئة من الارض (حوالي ٤٠ في المئة في قطاع غزة)، وتستهلك نسبة اكبر من مصادر المياه في هاتين المنطقتين. يستهلك الاسرائيليون من المياه حاليا اكثر من عشرة اضعاف كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون قياسا باستهلاك الشخص الواحد. والري الذي يقوم به الفلسطينيون على كل حال، هو في حده الادنى في الضفة الغربية، حيث لا يتجاوز الخمسة في المئة، مع ان النسبة تتجاوز ٤٥ في المئة في قطاع غزة(٣٣).

المنتوج الاساس في قطاع غزة هو الحمضيات بما في ذلك الجريب فروت، والبرتقال والليمون، وهي المحصولات الرئيسة. ومن الفواكة المنتجة ايضا البطيخ والموز والدراق والمشمش والتفاح. ومن بين الخضروات المنتجة البطاطا والبندورة والثوم والجزر والكوسا والباذنجان والفلفل والبصل. ويضمن هذا المحصول الاعتماد على الذات محليا بالنسبة للفواكه والخضروات، الا انه لا يوجد الكثير مما يمكن تصديره باستثناء الحمضيات.

اصبحت العلاقات الاقتصادية بين المناطق المحتلة واسرائيل منذ ١٩٦٧، احدى ادوات الصراع المركزية. وبسبب الادعاءات والطموحات المتناقضة بشكل حاد بين الجانبين، وبسبب عدم الثقة المتجذرة، فانه ليس غريبا ان تكون العلاقات الاقتصادية بين الطرفين علاقات تصادمية لا تعاونية. وبالتالي، فان المواضيع الاقتصادية صعدت الخلافات بين الاسرائيليين والفلسطينيين بدل ان تلعب دورا مهدئا.

السياسات الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة يوجهها عدد من الاهداف المتداخلة، الساعية الى خدمة المصالح الاسرائيلية قبل كل شيء. كانت هذه الاهداف حتى تفجر الانتفاضة كما يلي: **اولا:** تسهيل الاستغلال الاسرائيلي الى اقصى حد للاسواق المحلية والمصادر الطبيعية، وخاصة الارض والمياه والعمل. **ثانيا:** ارادت اسرائيل زيادة اعتماد المناطق على اسرائيل الى الحد الاقصى، سواء فيما يتعلق بالدخل الممكن او السلع والخدمات الاساس. **ثالثا:** جرى تقويض مصادر الانتاج المحلية بشكل يجهض قيام دولة فلسطينية. وقد استدعت هذه العملية بالضرورة، خضوع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الاساس لمثيلاتها في اسرائيل(٣٢).

توجهت الجهود الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة في كانون الاول ١٩٨٧، نحو تقليص الاعتماد الاقتصادي على اسرائيل، وتقوية القاعدة الاقتصادية الضعيفة، وكانت النجاحات في هذا المجال هامشية حتى الآن. ويعود ذلك اساسا الى قيام السلطات الاسرائيلية باتخاذ خطوات لاحباط المبادرات الهادفة الى الاعتماد على الذات. كما ان التطورات على الساحة السياسية العالمية، كتخفيض الدعم العربي بسبب موقف منظمة التحرير الفلسطينية في حرب الخليج لم تخدم الامكانات الاقتصادية للمناطق.

القطاع الثالث من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني هو التجارة. وهو صغير ايضا من حيث اهميته الاقتصادية. فمن زاوية تاريخية، لم يكن للضفة الغربية وقطاع غزة تجارة كبيرة مع العالم الخارجي، وبعد سنة ١٩٦٧، ادى الدمج القسري لسوق المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، الى تدهور آخر في العلاقات التجارية، بسبب القيود التجارية، واجراءات اسعار التحويل التي فرضتها الحكومة الاسرائيلية. ولاغراض تتعلق بالتجارة الخارجية، فان السلطات الاسرائيلية تعامل المناطق المحتلة كما تعامل اسرائيل، وتخضعها لقيود الاستيراد والتصدير ذاتها.

تشحن معظم الصادرات الفلسطينية حاليا الى الدول العربية. ويمر جزء كبير منها عبر الاردن في طريقه الى تلك الاسواق. السلع الرئيسة التي تعبر جسور الاردن هي السلع الزراعية. كان مدخول التصدير سنة ١٩٨٧، حوالي ٨٥٠ مليون دولار، حيث شكل تصدير الحمضيات حوالي نصف مدخول التصدير الزراعي. لقد انخفضت نسب الصادرات منذ الاحتلال، من خمسين في المئة سنة ١٩٧٢ الى حوالي ثلاثين في المئة من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٨٧. ولعل اهم شريك في هذه التجارة من خارج المنطقة هو المجموعة الاوروبية.

نادرا ما تستورد المناطق المحتلة سلعا من خارج اسرائيل، وذلك بسبب انخفاض قيمة الشيكل الاسرائيلي. ففيما يتعلق بالعملة الاسرائيلية، كلفت السلع المستوردة سنة ١٩٩٠ خمسة اضعاف قيمتها سنة ١٩٨٠ بسبب التضخم. ولهذا يضطر العديد من الفلسطينيين الى شراء الانتاج الاسرائيلي بديلا للاستيراد. ولو لم تكن المناطق مرتبطة بالعملة الاسرائيلية، لتواجدت افضليات تجارية اخرى امام الفلسطينيين(٣٧).

اما المنتوج الزراعي في الضفة الغربية فهو اوسع واكثر تنوعا منه في غزة. اذ تزرع البطاطا والبندوره والجزر والبصل والملفوف بكميات كبيرة الى جانب الحمضيات والموز. ويتركز الانتاج الاكبر للفواكه في غور الاردن قرب اريحا. ومع ان زيت الزيتون كان مهما في الضفة الغربية، الا ان اهميته اليوم تتدهور باستمرار، اذ تعتبر مشاكل التسويق عقبة كبرى، كما ساهم انخفاض الاسعار في السوق العالمية في تدهور عائداته. ونتيجة لذلك، فانه غالبا ما يتم اهمال اشجار الزيتون(٣٤).

قليلة هي الصناعات الموجودة في المناطق الفلسطينية المحتلة. فالتصنيع التقليدي الغالب يتعلق بالزراعة. تعليب الفواكه مثلا يعتبر صناعة في المناطق. كما يوجد في غزة اكبر مشروع لتعليب الحمضيات في المنطقة. الا انه لا توجد نشاطات صناعية كبرى اخرى. وتشمل الصناعات الاصغر معاصر الزيتون والاشغال اليدوية، مثل صناعة الجلود لسوق السواح في القدس. اما صناعة الصابون فتشغل اقل من خمسين شخص(٣٥).

كان التطور الصناعي دوما هامشيا. فحتى سنة ١٩٦٧ عندما كانت الضفة الغربية جزءا من الاردن، وقطاع غزة جزءا من مصر (تحت الادارة المصرية – المترجم)، فان مراكز التصنيع الكبرى كانت خارج المناطق. وقد عملت الحكومة الاردنية بنشاط على تطوير عمان مثلا لتكون المركز الصناعي، مما ادى الى الركود في الخليل ونابلس والقدس الشرقية.

تظهر احصائيات التشغيل الاسرائيلية، المدى المحدود للتصنيع. اذ ان ١٠،٧٥٠ شخصا فقط مسجلون على انهم يعملون في مجال الصناعة في الضفة الغربية و ٦٧٦٩ في قطاع غزة(٣٦). هناك طبعا عدد اكبر من الفلسطينيين، يعملون في الصناعة الاسرائيلية، رغم ان تدفق المهاجرين الروس الى اسرائيل، وسياسات منع التجول الطويل التي تتبعها السلطات الاسرائيلية تقلل بالتأكيد من اهميتهم.

المناصر للعراق الذي تبنته شرائح من الشعب الفلسطيني. كما اشتد الموقف الاسرائيلي المعارض لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية الاجتماعية، وجرى وضع عقبات جديدة في طريق التجارة والصناعة، كما تم وضع العراقيل امام التنقل الحر فيما بين المنطقتين.

في السنوات الاخيرة، خففت السلطات الاسرائيلية من سياستها نوعا ما. ويعود ذلك جزئيا الى الخوف من افقار المناطق المحتلة كثيرا. الا ان الاهم من ذلك كان الضغط المتنامي للرأي العام الدولي والعديد من مؤسسات التنمية العاملة في المنطقة. فلقد اصبح الدعم العالمي عاملا مهما في الاقتصاد الفلسطيني. وارتفعت حصته في الناتج المحلي الاجمالي. اضافة الى ذلك فانه من المحتمل ان تزداد الاهمية الاقتصادية للدعم المقدم من منظمات عالمية ودول مانحة ومنظمات غير حكومية خلال السنوات القليلة القادمة.

المساعدة المقدمة من المجموعة الاوروبية

اصبح برنامج الدعم الذي وضعته المجموعة الاوروبية مهما جدا بالنسبة لاقتصاد المناطق الفلسطينية المحتلة. ففي الوقت الذي ترددت فيه معظم الدول الاوروبية فرادى في تنظيم برامج ثنائية لدعم المناطق المحتلة، فان المجموعة الاوروبية طورت بنشاط علاقات سياسية واقتصادية مع المجتمع الفلسطيني. ونشأ عن ذلك تبني برنامج تنمية واسع للضفة الغربية وقطاع غزة.

تستند سياسة المجموعة الاوروبية الى حد كبير الى اعلان البندقية الصادر سنة ١٩٨٠. وتوضح هذه الوثيقة دون لبس الامور التالية:

اولا: دعم المجموعة الاوروبية لقراري مجلس الامن الدولي رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨.

من الصعب بطبيعة الحال، ان نقيم الوضع الحالي للقطاعات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ان الاحصائيات الرسمية الوحيدة المتوفرة هي تلك التي تعلنها السلطات الاسرائيلية. وحتى لو تم قبول هذه الاحصائيات واعتبارها غير متحيزة، رغم ان الامر ليس كذلك في اغلب الاحوال، فان مشكلة جمع اية احصائيات في ظل الظروف الحالية تظل قائمة. اذ ان جامعي المعلومات الاسرائيليين نادرا ما يتمكنون من الحصول على معلومات دقيقة، واكتساب ثقة اولئك الذين يقومون باجراء المسح عليهم(٣٨).

استنادا الى **مشروع قاعدة المعلومات** الخاص بالضفة الغربية، الذي يعتبر مصدرا اسرائيليا بديلا ومهما للمعلومات، فان العبء الاقتصادي للاحتلال هو عبء هائل. ومن بين القطاعات المتضررة، القطاع الزراعي الذي تقلصت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٤ في المئة سنة ١٩٦٨ الى ٢٠ في المئة سنة ١٩٨٥، بينما تقلصت نسبة القوة العاملة المشغلة من ٣٩ في المئة سنة ١٩٧٠، الى ٢٥ في المئة سنة ١٩٨٦. كما ركد الانتاج الصناعي منذ سنة ١٩٦٧، وتراوحت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ما بين ٧-٩ في المئة. وارتفعت نسبة البطالة باستمرار. وما ان كانت سنة ١٩٨٧، حتى بلغت نسبة العاملين من مجموع القوة العاملة الفلسطينية ٦٥ في المئة فقط. اما الآن فتبلغ نسبة البطالة في الضفة الغربية حوالي ٤٠ في المئة وفي قطاع غزة ٦٠ في المئة، اضافة الى ذلك، فان موازين التجارة والمدفوعات هي في حالة عجز مزمنة(٣٩).

منذ آب ١٩٩٠ اصيب الاقتصاد الفلسطيني بعجز اكبر، بسبب ازمة وحرب الخليج. فقد ادت الاسابيع العديدة من منع التجول الى فقدان الفلسطينيين اشغالهم في اسرائيل على نطاق واسع، كما ادى ذلك الى انخفاض هائل في الانتاج الزراعي. الى جانب ذلك، انخفضت عائدات الفلسطينيين العاملين في الخليج. وفي الوقت نفسه، قلصت دول الخليج دعمها المالي لمنظمة التحرير والمناطق المحتلة كثيرا، ردا على الموقف

الاوروبيون ان عمل المجموعة يجب ان يتركز على كل من التجاره والمساعدة. لقد اكدت المجموعة الاوروبية على حق المصدرين الفلسطينيين في تصدير منتوجاتهم مباشرة الى دول المجموعة، دون تدخل من السلطات الاسرائيلية. اضافة الى ذلك، وضعت المجموعة برنامجا واحدا بموجب ميزانية جديدة لتقديم مساعدة مباشرة ذات مدى طويل للمناطق المحتلة.

في تشرين الاول من سنة ١٩٨٦، تبنى مجلس الوزراء الاوروبي اتفاقيات تعرفة تفضيلية لتطبق على الواردات من منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة(٤١). فقد تمتعت كل دول البحر المتوسط ما عدا المناطق المحتلة حتى يومنا هذا بمعاملة تفضيلية في سعيها للوصول الى الاسواق الاوروبية، وكانت العقبة الكبرى امام ذلك عدم وجود سلطة في هذه المناطق تعترف بها المجموعة لتقوم بعقد اتفاقيات معها، ولذلك اتخذ المجلس الاوروبي اجراءا استثنائيا وذلك بان اعتبر الغرف التجارية في الضفة الغربية والقطاع سلطات مؤهلة لضمان التعاون الاداري الضروري.

عارضت الحكومة الاسرائيلية بشدة هذا الاجراء، خوفا من مضمونه السياسي، لانه قد يعني الاعتراف بمنطقة جغرافية فلسطينية متميزة، منفصلة عن دول اخرى قائمة. ولهذا جرى وضع العقبات في الطريق، لاحباط التصدير الحر للمنتوجات الفلسطينية.

صعوبات جمة نشأت حين كان من المفترض ان يبدأ برنامج التصدير. وحيث ان الدولة في اسرائيل تفرض هيمنتها على المنتوجات الزراعية، ويشمل ذلك ايضا المناطق المحتلة بحكم الامر الواقع، فقد اضطر المصدرون للمنتوجات الزراعية الفلسطينية، الذين يبحثون عن ارخص الطرق للتصدير عبر اسرائيل، ان يمروا عبر شركة الدولة الاحتكارية اجريسكو(٤٢).

ثانيا: تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.
ثالثا: تؤكد على حق كل دول المنطقة في العيش بسلام وامن.
وأخيرا، فان هذه الوثيقة تؤيد عقد مؤتمر سلام دولي واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات(٤٠). في سنة ١٩٨٩، اعيد النص على اعلان البندقية في مدريد، مما ادى الى رفع مستوى الدور الذي تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية.

لم تبدأ المساعدة المقدمة من المجموعة الى المناطق سنة ١٩٨٠ على كل حال، بل ابتدأت سنة ١٩٧١ من خلال برنامج مساعدة للاجئين الفلسطينيين، نفذته وكالة الغوث الدولية (الاونروا). لم يقتصر ذلك البرنامج على المناطق المحتلة، اذ كان يهدف الى مساعدة اللاجئين الفلسطينيين جميعهم في الدول الخمس التي تعمل فيها وكالة الغوث الدولية (الاونروا). وقد بلغت قيمة هذا البرنامج ما بين ١٩٧١-١٩٨٠ حوالي ١٣٢ مليون دولار. خصص ٤٠ في المئة منها للمناطق الفلسطينية المحتلة.

في سنة ١٩٨١، وفي اعقاب اعلان البندقية، جرى اتباع نهج جديد للمساعدة. فقد تقرر الا يقتصر الدعم بعد ذلك على اللاجئين. كما تقرر انه ينبغي ان يتمكن كل الفلسطينيين المحتاجين من تلقي المساعدة من المجموعة الاوروبية. فجوة واحدة كانت في هذه السياسة وهي انه لم يتم تقديم الدعم للفلسطينيين مباشرة، بل من خلال مؤسسات كان لها بعض السلطة في المنطقتين قبل حرب ١٩٦٧، ونتيجة لذلك، ذهبت بعض هذه الاموال الى مؤسسات اردنية، كان لها اهدافها السياسية الخاصة في المناطق.

شكلت سنة ١٩٨٦ حدا فاصلا في العلاقات ما بين المجموعة الاوروبية والمناطق الفلسطينية المحتلة. ففي تلك السنة تحدت المجموعة الاوروبية اسرائيل بتبنيها نهجا من خطين تجاه التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد رأى

حين ووجهت الحكومة الاسرائيلية بتصميم البرلمان الاوروبي هذا، قامت بعقد اتفاقية مع ممثلي المصدرين الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك، نالت البروتوكولات الثلاثة الخاصة باتفاقية التعاون ما بين السوق الاوروبية واسرائيل تصويتا ايجابيا عليها في ١٢ تشرين الاول، سنة ١٩٨٨، وبعد شهرين من ذلك وصلت اول صادرات فلسطينية مباشرة مكونة من جريبفروت قطاع غزة الى روتردام.

الركيزة الثانية للتوجه الاوروبي الجديد لسنة ١٩٨٩، كانت التركيز على التعاون التنموي، اذ وضع مجلس الوزراء سلسلة من الخطوط العامة التي تحدد الاسس التي ينبغي ان يستند اليها برنامج المساعدات الجديد الخاص بالمناطق الفلسطينية المحتلة. فقد تقرر انه اولا وقبل كل شيء، يجب ان يستفيد من المساعدة السكان الفلسطينيون وحدهم في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ثانيا: انه يجب تنفيذ البرنامج دون محاولة الحصول على موافقة السلطات الاسرائيلية. واخيرا ان المجموعة الاوروبية لن تتخذ اجراءات تعفي الحكومة الاسرائيلية من مسؤوليتها في الحفاظ على البنية التحتية في المناطق المحتلة وتطويرها. فبموجب القانون الدولي، رغم كل شيء، فان الحفاظ على البنية التحتية مثل الاسكان والرعاية الصحية، انما هو التزام من التزامات سلطة الاحتلال. وبالتالي فان المشاريع الخاصة بالبنية التحتية، التي تتقدم بها منظمات فلسطينية لتكون لفائدة السكان الفلسطينيين المحليين بالكامل، هي فقط المشاريع التي تقرر النظر فيها.

في السنتين الاخيرتين تنامت المساهمة الاوروبية في الاقتصاد الفلسطيني. ويعود ذلك نسبيا وبشكل مطلق ايضا، الى ان المانحين العرب اوقفوا التزاماتهم في اعقاب حرب الخليج. وفي سنة ١٩٨٧، وهي سنة البرنامج الأولى، كان المبلغ المخصص للمساعدة المباشرة اقل من ثلاثة ملايين وحدة نقد اوروبية (اكو) (الأكو يساوي ٥, ٢ جلدر). وفي سنة ١٩٨٩ بلغ المخصص خمسة ملايين اكو، وفي سنة ١٩٩٣ ربما يصل المبلغ الى

بعد تقديم عدة طلبات دون نجاح، للسماح بتصدير المنتوجات الزراعية والصناعية الفلسطينية الى اوروبا عبر الموانىء والمطارات الاسرائيلية، تلقت الحكومة الاسرائيلية تحذيرا رسميا، بانها اذا لم تسمح بقيام اتصالات تجارية مباشرة بين المنتجين الفلسطينيين والمستوردين الاوروبيين فان البروتوكولات الثلاثة الجديدة الخاصة باتفاقية التعاون المعقودة سنة ١٩٧٥ بين السوق الاوروبية واسرائيل ستتعرض لخطر جدي.

في سنة ١٩٨٧، قدم السفير الاسرائيلي لدى المجموعة الاوروبية وعدا الى المفوضين، شيسون **Cheysson** ودوريو **Dureiux**، بانه سيتم تشكيل فريق وزاري اسرائيلي خاص للتفاوض مع الفلسطينيين. ومع ذلك فقد ثبت ان ذلك الوعد كان فارغا، حيث تم اللجوء الى تكتيكات للتأخير، كما ان القمع الاسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية جعل الاوروبيين اكثر حساسية تجاه هذا الموضوع. وقد اراد البرلمان الاوروبي ارسال اشارة الى الحكومة الاسرائيلية، فقرر ان لا يصوت على البروتوكولات في الجلسات المكتملة العضوية المنعقدة في كانون الأول ١٩٨٧، وفي كانون الثاني وشباط ١٩٨٨. واوضح بعض اعضاء البرلمان، في مؤتمر صحفي انهم كانوا مع تأجيل اتخاذ قرار، طالما لم تلتزم اسرائيل باتفاقية شيسون–ديترو.

في آذار ١٩٨٨، رفض البرلمان الاوروبي اخيرا الموافقة على اثنين من البروتوكولات الثلاثة(٤٣). وقد ارست اغلبية في البرلمان، سابقة، حين رفضت لاول مرة في التاريخ عقد اتفاقية بين المجموعة الاوروبية ودولة ثالثة. وكان من المتفق عليه عموما، ان الرفض جاء نتيجة للاعتبارات المتعلقة بسياسة الاحتلال الاسرائيلي، ومبادىء سياسة التعاون الاوروبي، لا نتيجة لمضمون البروتوكولين.

مبادرات هولندية

عندما قام هشام عورتاني، وهو اقتصادي فلسطيني من بلدة عنبتا قرب نابلس، بزيارة هولندا سنة ١٩٩٠، ذكر بان هناك بعض الاستياء بين الفلسطينيين حول السياسات الهولندية. فقد جاءت هولندا متأخرة بسياستها التنموية للمناطق الفلسطينية المحتلة، رغم كل شيء. الا ان عورتاني اضاف بعض كلمات الامتنان قائلا "جاءت متأخرة، الا انها تلعب دورا مناسبا وفعالا في الاقتصاد التنموي، وهو المجال الذي ارتكب فيه آخرون اخطاء فادحة(٤٥)."

كان الهولنديون لزمن طويل، يعتبرون من المؤيدين المتحمسين لاسرائيل. وكانت اسرائيل تلقى الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري. فعلى المستوى السياسي، ساهمت هولندا في الدعوة لاقامة دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨، ووقفت الى جانبها باستمرار في النقاشات السياسية، في الامم المتحدة مثلا. ومن ناحية اقتصادية، حصلت اسرائيل على اتفاقيات تجارية ميسرة، كما يتم تقديم المال اليها من خلال برنامج خاص **بدائرة التعاون التنموي** تبلغ قيمته ثمانية ملايين جلدر سنويا. اما عسكريا فقد قامت الحكومة الهولندية بارسال اسلحة متطورة الى اسرائيل اثناء حرب تشرين ١٩٧٣ واثناء حرب الخليج الأخيرة.

اما منظمة التحرير الفلسطينية فقد اعتبرها كثيرون منظمة ارهابية، وكان تقديم المساعدة التنموية الى الفلسطينيين ينطوي في نظرهم على مخاطرة، من وجهة نظر سياسية. الى جانب ذلك، لم تكن التنمية الاقتصادية للمناطق تعتبر من الاولويات. وكما قالت احدى المنظمات غير الحكومية "لم يكن الشعب الفلسطيني يعتبر جزءا من "افقر

حوالي خمسين مليون اكو. يضاف الى ذلك ان المجموعة الاوروبية تواصل المساهمة في برنامج وكالة الغوث الدولية، الاونروا.

قبلت الحكومة الاسرائيلية الاتفاقيات المعقودة بين المجموعة الاوروبية والفلسطينيين. واقرت بوجهة النظر الاوروبية بانه لا يمكن اجراء مفاوضات، او حتى محادثات حول برنامج التنمية الاوروبي في المناطق المحتلة. من الواضح ان الاسرائيليين اقروا انه من المريح ان يكون هناك برنامج مساعدات من المجموعة الاوروبية، وتركوا المجموعة تنفذه كما ترى ذلك مناسبا.

الا ان الحكومة الاسرائيلية تحاول بوضوح الاستفادة من الوضع. فالخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والاسكان والبنية التحيتة، التي تقع كلها تحت مسؤولية السلطات الاسرائيلية مهملة. ولهذا تضطر المجموعة الاوروبية، وبخلاف مبادئها، ان توظف مساعدتها في هذه المجالات. الى جانب ذلك، فقد نشأت مشاكل متواصلة فيما يتعلق بتنفيذ المساعدة. فقد قررت اسرائيل الا تعفي من الضرائب التجهيزات التي ترسلها المجموعة الاوروبية الى المناطق المحتلة. ان دفع الضرائب على المساعدة التنموية، هو بالطبع هدر للمال. الى جانب ان التجهيزات المقدمة على شكل مساعدة، لا تخضع للضرائب في اي مكان في العالم. واخيرا هناك مشكلة نقل الاموال الى المناطق. حيث انها تخضع للتقييدات التي تنص عليها سلسلة من الاوامر العسكرية. ان شرعية نقل الاموال الى مؤسسات محلية والى مستفيدين آخرين امر غير واضح، وبالتالي فان النقل يواجه مصاعب كثيرة(٤٤).

في بداية الانتفاضة على وجه الخصوص، استخدم الجيش الاسرائيلي القوة الزائدة، وفي المخيمات تعرض العديد من المعتقلين لاساليب التحقيق القاسية على ايدي رجال المخابرات، وقتل حوالي الف فلسطيني على ايدي الجنود والمستوطنين الاسرائيليين في السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة. "عدد قليل فقط ممن ارتكبوا حوادث قاتلة كهذه، تمت ادانتهم بارتكاب مخالفات ما(٤٧)."

قررت **الدائرة الهولندية للتعاون التنموي**، بأنها لا تستطيع بعد ذلك ان تظل على هامش الاحداث، واخذت تدعم الاقتصاد الفلسطيني "ليس فقط لاسباب انسانية في مواجهة ظروف معيشية محزنة، ولكن ايضا لاننا نشعر ان اية اتفاقية سياسية لا بد ان تكون مدعومة اقتصاديا، وانها يمكن ان تتطور كثيرا بوجود اقتصاد فلسطيني منتعش(٤٨)."

باشرت هولندا برنامجها تجاه المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٨٩ على شكل مشاريع. وقامت هولندا **اولا** برفع مقدار مساهمتها في ميزانية وكالة الغوث الدولية الاونروا، حيث كانت تتبرع لها بانتظام، الا انها خصصت مبالغ اضافية لدعم "برنامج موظفي شؤون اللاجئين" الذي يهدف الى تمكين وكالة الغوث من العمل بنجاعة اكبر في ظل ظروف الانتفاضة.

ثانيا: مولت الحكومة الهولندية عددا كبيرا من النشاطات التي تقوم بها منظمات غير حكومية هولندية. وفي السنوات الثلاث الاولى من البرنامج تم صرف اكثر من اربعة ملايين دولار من خلال قنوات ثلاث منظمات غير حكومية، هي نوفيب **Novib** وايكو **Icco** وسيبيمو **Cebemo**.

الفقراء" ولهذا فاننا لـم نقم، او قمنـا بشكل عرضـي فقط، بدعم التنمية الاقتصادية علـى مستوى بسيط(٤٦)."

فتحت الانتفاضة الفلسطينية في اواخر ١٩٨٧، عيون صناع السياسة الهولنديين. وتم ارسال بعثتي استطلاع هولنديتين الى المناطق المحتلة، لتقصي الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة. واخذت هولندا تدعم بنشاط جهود المجموعة الاوروبية لمنح معاملة تفضيلية للصادرات الزراعية المباشرة من المناطق، وكان الانتقاد الموجه الى محاولات اسرائيل قمع الانتفاضة انتقادا قاسيا على غير المتوقع. دعونا نقتطف من الخطة السياسية الهولندية تجاه المناطق الفلسطينية المحتلة ما يلي:

"تنتهك السلطات الاسرائيلية بانتظام بنود معاهدة جنيف الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب. وتشمل هذه الانتهاكات الى جانب امور اخرى، تغيير البنية السكانية للمناطق، من خلال اقامة مستوطنات يهودية، وممارسة العقوبات الجماعية مثل هدم البيوت واغلاق المؤسسات التعليمية، والابعاد وفرض منع التجول، والاعتقال دون توجيه تهم بممارسة نشاط سياسي ممنوع (اعتقال اداري). وتنكر الحكومة الاسرائيلية ان معاهدة جنيف الرابعة تنطبق قانونيا على المناطق المحتلة. وهو موقف تتمسك اسرئيل بـه وحدها عمليا. كما تقول اسرائيل بان تطبيقها لبنود المعاهدة هو من قبيل الامر الواقع.

منذ انطلاق الانتفاضة، ازداد عدد انتهاكات حقوق الانسان بشكل كبير، وتشهد على ذلك التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية (امنستي)، ومنظمة حقوق الانسان الفلسطينية "الحق"، ومركز معلومات حقوق الانسان الفلسطيني، ومؤسسة بيتسيلم الاسرائيلية. وقد اعتقل عشرات الآلاف من الشباب الفلسطيني في ظروف اعتقال بدائية في معسكرات اعتقال مثل انصار ٢ في غزة وكيتسعوت في صحراء النقب.

رغم وجود الكثير من مشاريع التنمية الجيدة، التي تمولها الحكومة الهولندية، الا ان المبلغ الاجمالي للدعم ما زال في حده الادنى. ان معدل خمسة ملايين جلدر سنويا فقط ليس كافيا بالتأكيد، وخاصة عند مقارنة هذا المبلغ بمبلغ الثمانية ملايين جلدر الذي تتلقاه اسرائيل من الحكومة الهولندية لاجل برنامجها التعليمي. من الواضح ان الحاجة الى المساعدة التنموية في المناطق الفلسطينية المحتلة هي اكبر بكثير منها في اسرائيل. ورغم الوعود بزيادة مبلغ المساعدة للمناطق، الا ان هذا المبلغ ما زال في المستوى نفسه تقريبا. المنظمات الهولندية غير الحكومية فقط هي التي زادت مساهماتها الى الضفة الغربية وقطاع غزة، وما زال الهولنديون يمتنعون عن زيادة التزاماتهم حتى الآن.

المساعدة التنموية الهولندية الى المناطق الفلسطينية المحتلة (بالآف الجلدرات)

	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩
مجموع التزامات الدعم الثنائي	٤٨٠٠	٥٤٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
اهم نشاطات الدعم:				
مساعدة من خلال الاونروا	٣٥٠٠	٣٠٠٠	٢٧٠٠	٢٧٠٠
مساعدات طوارىء	—	٣١٦٧	٣١٦٤	٧٨١
مشاريع حقوق انسان	٦٦٢	١٣٤	١٥٧	١٠٨
(حلقات درس) ودراسات	٧٨	—	٥٥	١٠٠
مركز تطوير التجارة الفلسطينية	١١٣٧	٢٠٤	—	—

المصدر: **Voor Lichting sdienst Ontwikkeling ssamen werking, Jaaverslagen Ontwikkelingssamenwerking.**

(Annual Reports on development cooperation), the Huague, ١٩٩٠, ١٩٩١ and ١٩٩٢. Internal document. Bezette gebiden: overzieht nederlands projcten vamaf ١٩٨٩(٤٩) (Dutch Projects in the occupied Territories), ١٩٩١.

النشاطات التنموية الرئيسة للمنظمات الثلاث التي مولتها الحكومة الهولندية، كانت في مجال التعليم وحقوق الانسان والرعاية الصحية والزراعة والانتاج الصناعي. ومثال ذلك ان "توفيب" تقوم في مجال الزراعة بدعم **لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية** المعروفة بالانجليزية باسم بارك **(PARC)**، وهي منظمة للزراعيين الفلسطينيين الذين يساعدون المزارعين الصغار بالتقنيات الزراعية. وفي مجال حماية حقوق الانسان، تقوم ايكو بدعم **"الحق"** وتقوم نوفيب **بدعم مركز معلومات حقوق الانسان الفلسطيني**. اما دعم النشاطات الصحية فيتم من خلال **لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية**. بينما يتم دعم التعليم من خلال مساعدة **جامعتي الخليل وبيت لحم** (تقوم سيبيمو بذلك). وتقدم الحكومة الهولندية مساعدة خاصة الى **المكتبة الخالدية** في القدس.

هناك ناحية اخرى مهمة في برنامج المساعدة الهولندية، الا وهي تطوير النشاطات التجارية الفلسطينية. فقد أيدت هولندا تماما المبادرة الاوروبية التي ادت الى ارسال الشحنة الأولى من الحمضيات الفلسطينية الى اوروبا في كانون الاول ١٩٨٨. ومع ان الصادرات اللاحقة كانت اكثر تنوعا، وشملت ايضا البندورة والتوت الارضي، الا ان الارساليات اثبتت انها لا تشكل نجاحا تجاريا، بل ان اهم نتائجها هو ارساء سابقة سياسية.

من اجل مساعدة الصادرات الفلسطينية على الحصول على حصة من سوق الخضار والفواكه الاوروبية، مولت هولندا اقامة مركز لتطوير التجارة الفلسطينية في روتردام. وقد عمل **المركز الهولندي لتطوير الواردات من الدول النامية**، على هذا المشروع وافتتح **مركز تطوير التجارة الفلسطينية** ابوابه في تموز سنة ١٩٩٢.

للسياسيين الهولنديين بالتفاخر. ان حذرهم وتحفظهم تجاه الفلسطينيين ما زالا عامين كما يبدو.

خاتمة:

مما لا شك فيه ان كثيرا من علاقات التبعية والاعتماد على الغير، الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، ستستمر مع اقتصاد اي كيان فلسطيني يقام في المستقبل.

اولا وقبل كل شيء، فانه من المحتمل جدا ان يتعمق الاعتماد على المساعدة الاقتصادية الدولية. وسيكون من المتوقع ان توفر المؤسسات المالية الدولية الاموال اللازمة لتغطية نفقات اصلاح الوضع البائس الذي تعاني منه اماكن السكن والمدارس والطرق والمجاري والكهرباء.

ثانيا: سيكون هناك اعتماد متزايد على قوى السوق الخاصة بالاقتصاد العالمي. اذ ان المجال الأكبر امام الاقتصاد الفلسطيني لتوفير العملة الاجنبية التي يحتاجها بشده، سيكون بلا شك مجال التجارة. ينبغي ان تكون تنمية القطاع الزراعي والصناعي هدفا، من اجل انتاج بضائع للتصدير. لقد ادرك الاوروبيون الحاجة لمثل هذه الاستراتيجية، وطوروا بنشاط برامج الفلسطينيين التصديرية. وقد ادرك الهولنديون ذلك ايضا فقدموا المساعدة من خلال **تمويل مركز تطوير التجارة الفلسطينية**. علاقة تبعية اخرى مهمة الا وهي تلك العلاقة مع الدول المجاورة، ومن بينها اسرائيل التي سيكون لها اهمية بارزة. لا يستطيع الاقتصادي الفلسطيني العمل كما ينبغي بدون الاقتصاد الاسرائيلي. وسيحتاج اليه الفلسطينيون ليكون سوقا لتصديرهم واستيرادهم وبوصفه مجالا مهما للعمل. اضافة الى ذلك، فان بامكان الاسرائيليين توفير الخبرة لتطوير المناطق.

لا بد من التعبير عن بعض الانتقاد لمحتوى مشاريع التنمية الهولندية. فاذا ما اخذنا بالاعتبار ان مجموع المبالغ المخصصة للمساعدة صغير، فانه من اللافت للنظر والمؤسف ان يتم صرف جزء من المخصصات هذه في هولندا على حلقات دراسية، مثل "**آليات تقرير المصير**" و "**الحديث وفلسطين**". ومع ان هذه الحلقات قد تكون مثمرة جدا، الا ان المساعدة المالية للاقتصاد الفلسطيني يجب ان تحظى بالاولوية. اما النقطة الثانية فهي الطابع غير الدائم للمساعدة. اذ ورد في الخطة السياسة بان المساعدة الهولندية تستهدف التنمية الريفية وادارة المياه، والتعليم والرعاية الصحية. اما في الممارسة، فان معظم الدعم وخصوصا سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩١ (فترة حرب الخليج)، تشكل من مساعدة طوارىء لا تستند الى اي مشروع ابدا. ويبدو ان هناك الكثير من الحديث حول "التنمية" الا ان "الاغاثة" او مجرد "الابقاء على قيد الحياة" هما كما يبدو الهدفان اللذان سادا في حقيقة الامر.

نقطة اخرى هي الادعاء الهولندي بأن الجزء الرئيس من المساعدة يذهب الى غزة. ان الناتج المحلي الاجمالي في غزة هو حاليا بين اكثر امثاله انخفاضا في المنطقة، وهو بالتأكيد اقل من مثيله في الضفة الغربية، التي تتلقى مساعدة دولية اكبر. تظهر ارقام دائرة التعاون التنموي بوضوح، ان جزءا صغيرا فقط من المساعدة يصل الى قطاع غزة. واخيرا فانه من المريب ان تقدم مخصصات التنمية الهولندية بالكامل تقريبا من خلال مؤسسات متعددة الجنسية والمنظمات الهولندية غير الحكومية. يبدو ان الهولنديين مترددون في اقامة اتصالات مباشرة مع شركائهم المتلقين للمساعدة. وتدعم هذا الرأي حقيقة ان الحكومة الهولندية تنسق سياستها التنموية تجاه المناطق الفلسطينية المحتلة، من مكتب صغير يقع في حديقة السفارة الهولندية في القاهرة. كما انه لا يوجد موظفون هولنديون في الضفة الغربية او قطاع غزة. ولهذا فانه ليس هناك بالتأكيد من سبب يسمح

الاولى وتعهدت اسرائيل بتقديم ٢٥ مليون دولار على شكل منح و ٥٠ مليون دولار على شكل قروض على مدى خمس سنوات.

أبدت المجموعة الاوروبية اهتماما بالاحتفاظ بدورها القيادي في عملية تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وقد اعترف مسؤولون في المجموعة انهم اصيبوا بالاحباط واعتراهم الغضب بسبب الطريقة التي قامت بها الولايات المتحدة بالسيطرة على قيادة جهود الدعم الدولية، وذلك بتنظيم اجتماع للمانحين في واشنطن. واصرت بروكسيل بسبب ذلك على ان تكون كل دولة متبرعة مسؤولة عن ارسال مخصصاتها وتوزيعها في المناطق بنفسها، لا كما كان يفضل الامريكيون بان تقوم بذلك لجنة ادارة محادثات السلام في الشرق الأوسط. التعهد الوحيد الذي وافقت عليه المجموعة الاوروبية، هو ان يجتمع المانحون ويتشاوروا من خلال لجنة ارتباط يتم تشكيلها لدى سكرتارية البنك الدولي في باريس.

كان قرار الولايات المتحدة الاميركية بتقديم الدعم للفلسطينيين مفاجئا للكثيرين. وربما كان ذلك اشارة الى الشعور بالذنب تجاه الطريقة التي تجري بها معاملة الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي، بتغاضي الولايات المتحدة، ومع ذلك، فان مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار لم يكن متوقعا، وخاصة الى جانب الاشارة بوضوح الى المناطق المحتلة والضفة الغربية، بدل ذكر اريحا فقط على انها المناطق التي ستتلقى الدعم المقدم. ففي الاشهر السابقة، اتخذ وزير الخارجية الاميركية وارين كريستوفر جانب الموقف الاسرائيلي باستخدام تعبير مناطق متنازع عليها، والامتناع عن ذكر انها محتلة. وبالمثل، فبينما كان الاسرائيليون يتحدثون عن المساعدة لاريحا، كان كريستوفر واضحا في قوله ان الدعم هو للضفة الغربية كلها، وان لم يشمل ذلك القدس الشرقية العربية.

من الواضح على كل حال، ان كل شيء يتوقف على التوصل الى اتفاقية سياسية لها قابلية البقاء. فبدون سلام حقيقي ليس هناك مستقبل للاقتصاد الفلسطيني. ويقدم التاريخي الدلائل على ان التنمية الاقتصادية تحت احتلال طويل، هي امر مستحيل، رغم المساعدة المقدمة من مجموعة المانحين الدوليين.

كلمة أخيرة

يسرت مصافحة ياسر عرفات واسحق رابين في حديقة البيت الابيض يوم ١٣ ايلول ١٩٩٣ ظهور توجه جديد بالنسبة لموضوع المساعدة التنموية الخاصة بالمناطق الفلسطينية المحتلة. ان الترحيب بالاتفاقية الاسرائيلية–الفلسطينية التاريخية– فتح الباب بسرعة امام تعهدات جديدة بتقديم الدعم للضفة الغربية وقطاع غزة. وحتى قبل ان ينعقد مؤتمر المانحين الذي ضم دولا تعتبر من اغنى دول العالم في واشنطن، كانت المساعدة التي قدمت وعود بشأنها قد بلغت بليونين من الدولارات.

صدرت تعهدات الدعم هذه عن ٤٣ دولة في انحاء العالم. اما الامر الاهم، فكان صدور ذلك في مدى ثلاثة اسابيع بعد توقيع اجندة السلام ما بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، مما يشير الى الشك الذي تنظر به المجموعة الدولية الى عملية السلام المقبلة كما يشير الى مدى توق العالم لمساعدة الفلسطينيين.

كانت الدول الأكثر تبرعا هي المجموعة الاوروبية – ٦٠ مليون دولار، والولايات المتحدة – ٥٠٠ مليون دولار، وكلتا المساعدتين لمدة خمس سنوات. وقدمت اليابان ٢٠٠ مليون دولار على مدى سنتين، وقدمت الدول الاسكندنافيه ١٥٠ مليون دولار على مدى فترة غير محددة، والعربية السعودية تبرعت بمبلغ ١٠٠ مليون دولار للسنة

تعطي خطة المجموعة الاوروبية التنموية الاولوية لتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية في قطاع غزة. وستذهب معظم المخصصات للاسكان، والمدارس والمشاريع الصحية. وفي السنة المقبلة سيتم بناء ١٧ الف منزل بتكاليف مخفضة. اضافة الى ذلك، فان على رأس قائمة الاولويات تحسين وسائل الصرف الصحي، واقامة مشروع لتنقية المياه في مدينة غزة. ولا تحظى التنمية الصناعية باهتمام كبير. اذ ستقدم المجموعة الاوروبية بعض المساعدة التقنية فقط **لمجلس الاعمار والتنمية الفلسطيني** الذي انشئ حديثا، والذي سيوجه التنمية المستقبلية في المناطق.

رغم توفر النية الحسنة لدى المجتمع الدولي، فان المستقبل الاقتصادي للمناطق لن يكون مضمونا. ان التركيز على تحسين ظروف المعيشة واقامة بنية تحتية متينة، سيعني، بالتأكيد اهمال التنمية الاقتصادية الحقيقية. ان الاصرار الغربي على اقامة مشاريع ضخمة وجاهزة هو امر يتصف بقصر النظر، لان الزراعة والصناعة بالاساس هما اللتان بامكانهما ان تجريا الدم في عروق التنمية الاقتصادية في المناطق.

جميل جدا ان تقدم فرنسا وهولندا عرضا لبناء ميناء في قطاع غزة، الا ان ذلك الميناء سيكون مفيدا فقط اذا ما توفر انتاج يمكن تصديره. ولهذا فانه من الضروري بمكان، ان نحفز القطاعين الزراعي والصناعي على خلق مستقبل اقتصادي اكثر اشراقا بالنسبة للكيان الفلسطيني. فبدون حفز هذين القطاعين، لن يكون هناك من معنى للدعم الدولي، سوى انه اغاثة انسانية قصيرة المدى. ان المساعدة الاقتصادية بعيدة المدى، التي تستهدف توفير حوافز للمزارعين ولرجال الاعمال الصغار والمتوسطين الى جانب الصبر وسياسة تنسيق التبرعات، ستكون كلها هي الاختيار الافضل من اجل خلق تنمية اقتصادية حقيقية.

بموجب تقديرات البنك الدولي فان ٤, ٢ بليون دولار على مدى خمس سنوات ستغطي النفقات الاكثر ضرورة ليقف الاقتصاد الفلسطيني على رجليه. وتقول منظمة التحرير الفلسطينية بان الفلسطينيين بحاجة الى اكثر من ضعف هذا المبلغ، لاصلاح البنية التحتية المدمرة في المناطق، وللاغاثة والتأهيل. وفي هذا شيء من الصحة، حيث كان البنك الدولي قد قال اصلا بان هناك حاجة لثلاثة بلايين دولار خلال السنوات العشر، ولكنه رفع هذا الرقم بسرعة الى ما بين ٤-٥ بلايين دولار، لان الدراسة لم تشمل تمويل نفقات حكومة مدنية، وامكانية عودة عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين.

ومع ذلك فان هذا الكرم الغربي يفسح مجالا للخوف. هناك خطر حقيقي بان كثيرا من المخصصات التي جرى التعهد بها، سيتم تبذيرها، لان المساعدة تغرق المنطقة، والدول الغربية تقدم وعودا طائشة بتبرعات هائلة، دون تقدير صحيح لقدرة المناطق المحتلة على استيعاب الدعم. ففي سنة ١٩٩٠، عبر جان ماري لامبيرت من لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية، عن مخاوفه من تنافس المانحين عندما يتم تقديم دعم كبير جدا. "ان التنافس بين المنظمات الجامعة للمخصصات، حيث تقوم كل منها بارسال سكرتيرها الخاص بالشرق الأوسط لايجاد مشاريع "جيدة" تتفق مع معاييرها، يخلق تنافسا بين المتلقين ... فيقومون بتقديم مشاريع تتناسب مع معايير واهتمامات كل متبرع. هذه المشاريع لا تتلائم مع الحاجات الحقيقية بالضرورة، او انها نسخة اخرى من مشاريع مماثلة، وبالتالي فهي تمثل خسارة للمبالغ والطاقة(٥٠)."

اقرت المجموعة الاوروبية بوجود هذه المشكلة، ووضعت خطة تنمية، بالتشاور الوثيق مع مسؤولين كبار في م.ت.ف واقتصاديين فلسطينيين. ومع تقديم هذه الخطة، تحاول المجموعة التقليل من فرص التداخل فيما بين المشاريع، لانها تعطي المانحين الآخرين امكانية اختيار اهداف اخرى للتنمية.

- ملحق رقم ٢ -

منظمات هولندية غير حكومية

NOVIB.
Amaliastraat 1-7,
2514 Jc Den Haag.
The Netherlands.
Tel: 0031 70 3421621
Fax: 0031 70 3614461

ICCO.
P.O.Box 151,
3700 Ad Zeist,
The Netherlands,
Tel: 0031 3404 27811
Fax: 0031 3404 25614

CEBEMO.
P.O.Box 77,
2340 Ab Oegstgeest.
The Netherlands.
Tel: 0031 71 159159
Fax: 0031 71 175391

HIVOS.
Raamweg 16,
2596 HI Den Haag.
The Netherlands.
Tel: 0031 70 3636907
Fax: 0031 70 3617447

– الملحق رقم ١ –

المساعدة التنموية المقدمة من الدول الاعضاء في لجنة المساعدة التنموية سنة ١٩٩٢

	ببلايين الدولارات	الناتج القومي العام ٪
النرويج	١,٢٧	١,١٦
الدنمارك	١,٤١	١,٠٣
السويد	٢،٤٦	١,٠٣
هولندا	٢,٧٥	٠,٨٦
فرنسا	٨,٢٩	٠,٦٣
فنلندا	٠,٦٤	٠,٦٢
كندا	٢,٥٢	٠,٤٦
سويسرا	١,١٤	٠,٤٦
بلجيكا	٠,٨٤	٠,٣٨
استراليا	١,٠٢	٠,٣٧
المانيا	٦,٩٥	٠,٣٦
البرتغال	٠,٢٧	٠,٣١
ايطاليا	٣,٧٨	٠,٣١
المملكة المتحدة	٣,٢٠	٠,٣١
اليابان	١١,١٢	٠,٣٠
النمسا	٠,٥٢	٠,٢٩
لكسمبيرغ	٠,٠٤	٠,٢٩
اسبانيا	١,٦٢	٠,٢٨
نيوزيلندا	٠,١٠	٠,٢٦
الولايات المتحدة	١٠,٧٨	٠,١٨
ايرلندا	٠,٠٧	٠,١٦

المصدر: "التعاون الدولي"، وهي نشرة تصدر عن دائرة التعاون التنموي، ايلول ١٩٩٣، صفحة ٧.

- الملحق رقم ٤ -

مستويات التنمية في دول الشرق الأوسط (ترتيب دولي)

جدول التنمية الانسانية الناتج القومي العام / للشخص

مستوى مريح		
اسرائيل	١٠٨	١١٤
الكويت	٨٨	١٢٢
تركيا	٨٠	٨٣
الامارات المتحدة	٧٧	١٢٧
العراق	٧٦	٩٦
ايران	٧٥	٩٣
مستوى معقول		
الاردن	٧٣	٧٦
ليبيا	٦٧	١٠٣
السعودية	٦٤	١٠٧
سوريا	٦٢	٧٩
تونس	٦٠	٧٠
الجزائر	٥٧	٩١
مستوى بائس		
عمان	٤٨	١٠٤
مصر	٤٥	٤٩
المغرب	٤٤	٤٨
اليمن الديمقراطي	٣١	٣٩
الجمهورية العربية اليمنية	٢٥	٤٧
السودان	١٥	٣٢
موريتانيا	٨	٤٠

المصدر: البنك الدولي. تقرير التنمية الدولية، نيويورك، ١٩٩٠، برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير عن التنمية الانسانية**، ١٩٩٠. و **Sadowski, J. Power** - الفقر والبترودولار، الاقتصاديات

- ملحق رقم ٣ -

الناتج القومي العام (بملايين الدولارات)

اجمالي الناتج القومي العام للشخص الواحد

الدولة	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٩
الجزائر	٤٣٠٧٠	٥٥٨١٠	٣٩٧٨٠	٢٢٣٧	٢٥٥٤	٢٢٣٠
البحرين	٣١٢٤	٣٤١٣		٨٦٠٦	٨٥٣٢	—
مصر	٢٦٣٧٤	٥١٢٧٤	٣١٥٨٠	٥٦٣	١٠٥٧	٤٦٠
ايران	١٠٦٦٧٧	١٨١٤٥٩	١٥٠٢٥٠	٢٦١١	٣٧٩٥	٣٢٠٠
اسرائيل	١٢٢٠١٨	٢٣٠٠٠	٤٦٠٣٠	٥٥٧٤	٥٤٣٧	٩٧٩٠
الاردن	٤٥٥٦	٤٧٥٩	٣٩١٠	١٥٠٩	١٣٥٦	١٦٤٠
الكويت	٣٢٧٣١	٢٦٠٦٧	٢٣٥٣٠	٢٢٨٨٩	١٥٢٤٤	١٦١٥٠
ليبيا	٢٥٥٥٢	٢٠٦٢٣	٢٢٩٩٠	٧٩٨٥	٥٢٨٨	٥٣١٠
موريتانيا	٦٧٨	٦٤٢	٩١٠	٤٢٦	٣٦٣	٥٠٠
المغرب	١٥٠٦٩	١٣١٢٦	٢٣٣٩٠	٧٣٠	٥٩٣	٨٨٠
عمان	٦٦٦٦	٨٨٤٤	٧٧٠٠	٦٤١٠	٧١٣٢	٥٢٢٠
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٩٤٠	١١١٣		٤٧٠	٥٣٠	—
قطر	٨٧٣٦	٤٩٥٠	٦٢٠٠	٢٦٤٠٢	١٦٥٠٠	١٥٥٠٠
السعودية	١٦٧٩٣٨	٨٥٩١٧	٨٠٨٩٠	١٧١١٩	٧٤١٣	٦٠٢٠
السودان	١٠٠٤١	٦٤٧٠	٦٣٩٠	٥٢١	٢٩٧	٣٠٠
سوريا	١٤١٧٥	١٦٦٨١	١١٤٦٠	١٥٢٣	١٦٢٤	٩٨٠
تونس	٨٣٦٤	٨١٩٩	٨٩٢٠	١٢٧٣	١١٢٩	١٢٦٠
تركيا	٥٨٩٢٧	٥٣٢٨٣	٧١٦٠٠	١٢٩٩	١٠٨١	١٣٧٠
الامارات العربية المتحدة	٣٢٩٨٨	٢١٦٠٢	٢٨٢٧٠	٢١٩٩٢	١٥٤٣٠	١٨٤٣٠
الجمهورية العربية اليمنية	٤٧٤٣	٥٠٥٧	٥٠١٥	٧٧٢	٧٣٤	٥٩٠

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية، نيويورك، سنوات مختارة.

ملاحظة: لم تتوفر للبنك الدولي معلومات احصائية دقيقة عن لبنان والعراق. ففي حالة لبنان كان السبب الحرب الاهلية، اما العراق فقد شمل المعلومات الخاصة به بالسرية بسبب حربه مع ايران.

- جدول رقم ٥ -

مجمل الالتزامات الهولندية للمناطق الفلسطينية المحتلة لسنة ١٩٩٢ (بالجلدرات)

١. أ. مساعدة قانونية	
دعم لبرنامج جمعية سان ايفس	٢٥٢,٢٠٠
دعم لمنظمة بتسيلم لحقوق الانسان	٢٧١,٥٠٠
دعم لمنظمة اكري لحقوق الانسان	١٣٨,٥٠٠
ب. مشاريع صغيرة / من السفارة	
٦ مشاريع في قطاع غزة	٩٩,٧٠٠
٩ مشاريع في الضفة الغربية	٩٣,٠٠٠
ج. نشاطات خاصة	
مؤتمر "الحديث وفلسطين"	٣٣,٨٠٠
دورات تدريبية على حقوق الانسان	
معالجة المعلومات	٢٦,٥٠٠
فيلم "منع التجول" الفلسطيني	١٠٠,٠٠٠
حلقة دراسية "آليات تقرير المصير"	٤٣,٧٠٠
٢. برنامج الريف	
تدريب زراعيين / لجان الاغاثة الزراعية	٤٠٦,٠٠٠
تعليم طلاب فلسطينيين في مصر	٧٣٧,٠٠٠
دعم زراعي لصغار المزارعين	٢٠٨,٠٠٠
مركز تطوير التجارة الفلسطينية	١,١٣٧,٠٠٠
برنامج الصحة النفسية - غزة	٥٤٩,٠٠٠
مشاريع تعليمة وصحية لوكالة الغوث الاونروا	٣,٥٢٠,٠٠٠

المصـــدر: **Voorlichtingsdienst Ontwikkeling ssamen werking, Jaarverslag Ontwikkelingssamenwerking ١٩٩٢ (Annual report on Dutch development cooperation, ١٩٩٢), The Hague, ١٩٩٣, p. ٧٣-٧٥.**

العربية بعد حرب الخليج المنشور في **Middle East Report** - ايار - حزيران ١٩٩١ صفحة ٨.

ملاحظة: المقياس التقليدي لمقارنة مستويات التنمية بين الدول هو الناتج القومي العام **(GNP)** للشخص الواحد، الا ان هذا المقياس لا يوضح الا القليل كيفية صرف المبالغ. اما جدول التنمية الانسانية الخاص بالامم المتحدة، فانه على عكس ذلك، يشمل عوامل مثل الامية وطول العمر ومعايير الرعاية الصحية.

بموجب معطيات الناتج القومي العام للشخص الواحد، تظهر الدول العربية على انها "غنية"، اما عند قياسها بجدول التنمية الانسانية فان الوضع يختلف. ان الغالبية العظمى من العرب يقطنون في دول يظهر جدول التنمية الانسانية فيها ادنى من اندونيسيا، وعلى المستوى نفسه مع الدول المجاورة للصحاري الافريقية. وفي مصر وهي اكبر دولة عربية تبلغ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة اقل من نسبتها في كمبوديا وزامبيا وبوليفيا.

تظهر الارقام في هذا الجدول الظروف في الفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٩٠، ومن المؤكد ان الوضع الاقتصادي بعد حرب الخليج قد جعل الوضع اكثر سوءا.

الهوامش

١- معروف بأن "تقرير لويس" الشهير، وهو من وثائق الامم المتحدة E/١٩٨٦. انظر ايضا قرارات الامم المتحدة رقم ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٠.

٢- في قائمة منظمات الامم المتحدة الطويلة، تظهر منظمات مختلفة نشطة في مجال التنمية الاقتصادية مثل:

ECOSOC, ICO, ICAO, UNRRA, FAO, WHO, UNESCO, IFC, SUNFED, UNSEF, UNDP, UNICEF, UNRWA, UNCTAD.

٣- انشئت لجنة المساعدة التنموية سنة ١٩٦١ وهي جزء من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتقوم اللجنة من بين اشياء اخرى باحتساب مبلغ الدعم الذي تقدمه الدول الاعضاء. اما الاعضاء فهم بلجيكا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، البرتغال، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الاميركية، اليابان، هولندا، النرويج، الدنمارك، السويد، استراليا، سويسرا، نيوزيلندا، فنلندا، النمسا، اسبانيا، ولكسمبرغ.

٤- في آذار سنة ١٩٩٤، كان الدولار الواحد يساوي ١,٩٠ جلدر.

٥- البنك الدولي، **تقرير التنمية العالمي**، نيويورك ١٩٩٠.

٦- حقيقة، لا توجد دائرة تعاون تنموي منفصلة. وتقوم مديرية التعاون الدولي بتنسيق السياسة التنموية الرسمية. وهذه المديرية هي قسم خاص من دائرة الشؤون الخارجية. وبسبب حقيقة انه يوجد في الوزارة الهولندية وزير للتعاون التنموي. فانه من الشائع تسمية هذا القسم بدائرة التعاون التنموي.

٧- رغم ان كلمات "الدعم" "والتعاون التنموي" تستعمل غالبا واحده بدل الاخرى، الا ان الاولى تشير فقط الى ما ينقله المانح من مصادر ماليه وفنيه، بينما تؤكد الثانية النواحي المشتركة للعلاقة ما بين المانح والمتلقي، وتشمل التعاون التجاري مثلا.

٨- تعتمد هذه الارقام على تعريفات حددتها لجنة المساعدة التنموية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتختلف احصائيات ميزانية المساعدة الهولندية احيانا عن الارقام المقدمة اعلاه، حيث انها تتعلق بالتزامات اكثر منها بالانفاق. اضافة الى ذلك، فان لجنة المساعدة التنموية لا تشمل مصاريف مثل ادارة المساعدة التنموية ونشاطات تقام في هولندا (مثل حملات الاعلام والبحث وما الى ذلك).

زمالة ابحاث الشرق الأوسط
Middle East Research Associates

توم دي كوستينيت
Tom de Quasteniet

عالم سياسي وعضو في زمالة ابحاث الشرق الأوسط المعروفة باسم ميرا **Middle East Research Associates (MERA).**

ميرا: مركز معلومات وابحاث مستقل، مقره امستردام. يغطي الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى.

هدف ميرا: توفير المعلومات للجمهور العام والصحافة والمؤسسات الاكاديمية وغير الاكاديمية ومجتمع الاعمال. الى جانب ذلك تقوم ميرا بمشاريع ابحاث وتنظيم محاضرات وحلقات درس، ويقوم العاملون فيها بالنشر بانتظام في جرائد واسبوعيات ومجلات متخصصة. كما تشرف ميرا على تحرير سلسلة من الصحف التي تصدر بين وقت وآخر.

العاملون في ميرا: هم علماء سياسيون وعلماء في علم الانسان (الانثروبولوجيا) ومؤرخون ومتخصصون في الشؤون العربية التركية. ولديهم جميعا خبرة في الحقول الاكاديمية والصحفية والتعليمية. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مع :

MERA
P.O.Box 10765
١٠٠١ ET Amsterdam
Tel: (٣١)٢٠-٦٢٠١٥٧٩
Fax: (٣١)٢٠-6264479

١٦-Voorhoeve, J.J.C. peace, profits and principles, a study of Dutch foreign policy, Leuden, ١٩٨٥. p. ٢٦٧. (السلام، فوائد ومبادىء، دراسة حول السياسة الخارجية الهولندية).

١٧-Landen-en regiobe leidsplannen: Noord-Jemen.

(اوراق حول السياسات الريفية والمناطقية: حالة الجمهورية العربيـة اليمنية)، البرلمـان الهولنـدي، محاضر القاعة الثانية ١٩٨٥-١٩٨٦ رقم ١٩٤١٠ (١) صفحة ٥٢.

١٨-المصدر نفسه.

١٩-Jaarverslag Ontweikkeling ssamen werking, ١٩٨٥. The Hague, ١٩٨٦. (التقرير السنوي حول التعاون التنموي ١٩٨٥).

٢٠-مقابلة مع Jan Jaap Kleinrensink رئيس الخدمات الاعلاميـة فـي مديريـة التعـاون الدولـي، ٤ تشرين الثاني ١٩٩١.

٢١-Jaarverslag Ontwikkeling ssamen werking, ١٩٨٩. The Hauge ١٩٩٠. p. ٧٦. (التقرير السنوي حول التعاون التنموي ١٩٨٩).

٢٢-En Wereld Van Verschil: nieuwe Kaders Voor Ontwikkeling ssamen werking in de jaren negentig. (عـالم مـن الاختـلاف: خطـوط عريضـة جديـدة للتعـاون التنمـوي فـي التسـعينات). البرلمـان الهولنـدي، محـاضر القاعـة الثانيـة. The Hague ١٩٩٠-١٩٩١، رقـم ٢١٨١٣ (١-٢) صفحة ٢٦٠.

٢٣-Elsevier، ٣٠ نيسان ١٩٧٧.

٢٤-Een Wereld Van Verschil، صفحة ٣٠٤.

٢٥-المصدر نفسه صفحة ٣٠٣.

٢٦-المصدر نفسه صفحة ٢٥٩.

٢٧-Jaarverslag Ontwikkeling ssamen werking، ١٩٨٩، صفحة ٤٥.

٢٨-انظـر المقالـة: Teeffelen, T. Van, "De Midden-Oosten discussie in Nederland" (نقاشات هولندية حول الشرق الأوسط) P. Aartsen B. Van Heijningen, المنشـورة فـي P. Aartsen B. Van Heijningen, De Arabische Uitdaging (التحدي العربي) صفحـة ٦٩-٨٥ Rotterdam, ١٩٨٢.

٢٩-Directoraat-Generaal Internationale Samen werking Van het ministerie van Buiterlandse Zaken, Beleidsplan Voor de Period ١٩٩٢-١٩٩٥- Regio Niil en Rode Zeo.

٩- الدليل موجود في الوثائق الداخلية للدائرة (٣٠ آذار ١٩٧٣ و ٢٥ نيسان ١٩٧٤)، كما ورد في كتاب هوبنك Hoebink P. (Geven is nemen: de Nederlandse Ontwikkeling shulp aan Tanzania en SriLanka).
(ان تعطي هو ان تأخذ: المساعدة التنموية الهولندية لتنزانيا وسريلانكا، ص ٢٧٥، ١٩٨٨، Nijmegen).

١٠- Grimfeld, F., Nederland en het Nabije Oosten: de Nederlandse rol in de -international politiek ten aanzien van het Archabisch-Israelis confliet, ١٩٧٣ ٩٨٢.
هولندا والشرق الأوسط: الدور الهولندي في السياسة الدولية بخصوص الصراع العربي-الاسرائيلي ١٩٧٣-١٩٨٢، صفحة ١١٩. Deventer, ١٩٩١

١١- Maas, P., Kabinetsformaties en Ontwikkelings-samen werking, in A. Melkert, Devolgende minister: Ontwikkeling ssamen werking binnen het Kabinet ١٩٦٥ tot.
(التشكيل الوزاري والتعاون التنموي).
(الوزير التالي: التعاون التنموي في الوزارة الهولندية، ١٩٦٥ الى ؟) صفحة ٣٩، Den Haag, ١٩٨٦.

١٢- "الخبرة الهولندية تنتقل من قوة الى قوة"، Middle East Economic Digest، (تقارير اعمال خاصة)، ايلول ١٩٨٢ صفحة ٣.

١٣- صفحة ١٢٠ Grunfeld, Nederland en het Nabije Oosten.

١٤- يجادل جرونفيلد Grunfeld قائلا ان الجمهورية العربية اليمنية، وضعت على القائمة لانه كانت لديها النسبة الاعلى للفقر في المنطقة. هذا الطرح ليس صحيحا. اذ تظهر الملاحق انه كانت لموريتانيا والسودان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الظروف الاكثر سوءا في تلك الفترة.

١٥- Directoraat-Generaal Internationale Samen werking Van het ministerie van-Buiterlanse Zaken, Beleidplan Voor de Ontweikkeling ssamen werking met Egypte Voor de jaren ١٩٨٩-١٩٩٢.
(ورقة حول السياسة الخاصة بالتعاون التنموي مع مصر للفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٢) هولندا، ١٩٨٨ صفحة ٩).

(اوراق سياسية حول منطقة النيل والبحر الاحمر للفترة ما بين ١٩٩٢-١٩٩٥) صفحة ١٥-١٦.
The Hague ١٩٩٢

٣٠-تعرف دائرة التعاون التنموي المناطق المحتلة على انها تشمل قطاع غزة والضفة الغربية فقط بما في ذلك القدس الشرقية. مرتفعات الجولان غير مذكوره. انظر:
Beleidplan Regio Niilen Rod Zee, P صفحة ١١-١٢.

٣١-مقتبسة من **The Middle East** (الشرق الأوسط). تشرين الاول ١٩٩٣، صفحة ١١.

٣٢-هشام عورتاني، **"The Palestinian economy under occupation"** (الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال).
In: Erik Denters and Jacqueline Klijn (Ed), Economic aspects of a political settlement in the Middle East, امستردام ١٩٩٠، صفحة ١٥.

٣٣-انظر **D. Kalan:**
Agriculture and Water resources in the West Bank and Gaza (الزراعة ومصادر المياه في الضفة الغربية وغزة). القدس ١٩٨٧.
انظر ايضا: **Water rights, in the occupied territories J.D. Dilman** "الحقوق المائية في المناطق المحتلة" في مجلة دراسات فلسطينية مجلد ١٩، عدد ١، ١٩٩٠، **Journal of Palestine Studies** وانظر ايضا **Elmusa**
"Dividing the common Palestinian-Israeli Water: An International Water Law approach. Journal of Palestine Studies في مجلة دراسات فلسطينية مجلد رقم ٢٢، عدد ٣، ١٩٩٣.

٣٤-ان ٢٠ في المئة من مجموع الصادرات الزراعية كل سنتين هي حتى الآن من زيت الزيتون.
انظر: **Rodney Wilson:**
"The International economic relations of the Palestinian economy", in Denters and Klijn, Economic aspects of a political settlement in the Middle East, صفحة ٩٦-٩٧.

٣٥-فوزي غرايبه **The economics of the West Bank and Gaza Strip** (اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة **Boulder, ١٩٨٥** صفحة ٨٣-٩٤.

٣٦-احصائيات مركز الاحصائيات الاسرائيلي
Judea, Samaria and Gaza Area Statistics مجلد رقم ١٦، عدد ٣، ١٩٨٦، صفحة ٤٣-٤٦.

٣٧-يوسف الصايغ.

"Disposession and Pauperisation: The Palestinian economy under occupation, in: George T. Abed (ed), The Palestinian economy London, ١٩٨٨، صفحة ٢٥٩-٢٦١.

٣٨-مقابلة مع عون الشوا مدير مشروع التنمية التعاوني في غزه آذار ١٩٩٢.

٣٩- مارون بنفنستي:

Demographic, economic, legal, Social and Political developments in the West Bank، القدس ١٩٨٧.

٤٠-**Thomas Dupla, "The role of the European Community", in Denters and Klijn' Economic aspects of a political settlement in the Middle East** صفحة ١٨١.

٤١-نظام رقم ٣٣٦٣ الخاص وزراء المجلس الاوروبي، الذي اقر في ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٦.

٤٢-**David Buchan, "Brussels set to approve EC - Israel deals, Financial Times, July ٤, ١٩٨٨.**

٤٣-حصل البروتوكول الاول حول تحديد الصادرات الزراعية الاسرائيلية الى المجموعة الاوروبية على ١٤٩ صوتا مؤيدا و ٢٠٧ أصوات معارضة و ٢٠ امتنعوا عن التصويت، وحصل البروتوكول الثاني الخاص بضم اسبانيا والبرتغال الى اتفاقية التجارة ما بين المجموعة الاوروبية واسرائيل على ٢٥٥ صوتا مؤيد، ١١٢ صوتا معارضا و ١٦ امتنعوا عن التصويت، وحصل البروتوكول الثالث حول اعطاء قرض ميسر لاسرائيل بقيمة ٦٣ مليون اكو وحدة اوروبية، على ١٤٣ صوتا مؤيد و ٢٠٥ صوتا معارضا و ٢٢ امتنعوا عن التصويت. ويعود عدد التصويت بالتأييد على البروتوكول الثاني الى الاشتراكيين الذين ارادوا عدم تخريب المصالح الاقتصادية الاسبانية والبرتغالية.

٤٤-**Thomas Dupla, "The Role of the European Community", in: Denters and Klijn, Economic aspects of a political settlement in the Middle East.** (النواحي الاقتصادية لتسوية سياسية في الشرق الأوسط).

٤٥-محاضرة لهشام عورتاني، في الحلقة الدراسية المنعقدة تحت عنوان "آليات تقرير المصير، نيسان ١٩٩٠، **Nijmegen**.

٤٦-**Piet Van Ommeren, "Aspects of a possible role o development of a national Economic aspects of political economy", in Denters and f NGOs in theKlijn, a political settlement in the Middle East,** صفحة ١٦٦.

٤٧- **Directorate - General for International cooperation of the Netherlands Ministry of Foreign Affairs, policy plan for ١٩٩٢-١٩٩٥ for the Nile and Red sea Region, The Hague, ١٩٩٢,** صفحة ١٧.

٤٨- **Nico Beigman** (المدير العام لدائرة التعاون الدولي) في حديثه الافتتاحي في الحلقة الدراسية حول "آليات تقرير المصير) نيسان ١٩٩٠, **Nijmegen**.

٤٩- تعتقد الحكومة الهولندية ان بعض المشاريع لا تلبي معايير البرنامج الثنائي بينما يجري تمويل مشاريع اخرى من مصادر اخرى، ولهذا فعندما تعلن الدائرة انه في سنة ١٩٩٢ تم صرف ٤,٨ جلدر على البرنامج المناطقي، فان مجموع المساعدة التنموية لتلك السنة يمكن ان تكون اعلى. للاطلاع على مسح كامل لالتزامات ١٩٩٢، انظر الملحق رقم ٤.

٥٠- **Jean-Marie Lambert, "The economy of Palestine: The Role of NGOs, in Denters and Klijn, Economic aspects of a political settlement in the Middle East,** صفحة ١٥٨.

"اقتصاد فلسطين: دور المنظمات غير الحكومية".